

المقاربات الاجتماعية- الثقافية للظلم المعرفي: دراسة فلسفية وتحليلية في الإستمولوجيا الاجتماعية.

أ.د.م/ فاطمة رمضان عبد الرحمن^{*}

الملخص: تهدف الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تقديم مقاربة إستمولوجية تسهم في تقليص الظلم المعرفي وبناء نظام معرفي شامل يعترف بتنوع مصادر المعرفة ويعزز تبادلها بين جميع الفئات الاجتماعية، بدلاً من اقتصرها على فئة معينة. ولتحقيق هذا الهدف، قامت الباحثة بتسليط الضوء على المقصود بالظلم المعرفي، واستكشاف أشكاله وأنواعه المختلفة، والتعرف على الأسباب التي تسهم في تكريسه، فضلاً عن تحليل أضراره المعرفية. كما سعت الباحثة إلى البحث عن الحلول الفعالة للحد من هذه الظاهرة.

تحقيقاً لهذا الهدف، بدأت الباحثة دراستها بتوضيح المقصود بالظلم المعرفي وأشكاله وأنواعه، ثم تناولت الأسباب التي ساعدت في نشوء هذه الظاهرة والأضرار التي تترتب عليها. ولم تقتصر الباحثة على تشخيص الظاهرة فحسب، بل سعت إلى البحث عن حلول عملية للتقليل من آثارها السلبية. وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج المقارن حيثما كان ذلك مناسباً، بهدف تحليل ظاهرة الظلم المعرفي ودراسة آثارها على الأفراد والمجتمعات، والتعرف على الآليات المعرفية التي تساهم في تقليصها وتعزيز العدالة المعرفية. توصلت الباحثة إلى أن تحقيق العدالة المعرفية هو السبيل الفعال لمواجهة ظاهرة الظلم المعرفي. لكن تبين للباحثة أن تحقيق العدالة المعرفية يتطلب عدة شروط رئيسية، منها: الاعتراف بالفرد العارف كحامل للمعرفة أو مبتكر لها، ويتطلب ذلك من المجتمع الاعتراف بمصداقية شهادته من ناحية، وتمكينه والفئات المهمشة من المشاركة في تفسير وفهم المعرفة من ناحية أخرى. كما يستدعي الأمر الاعتراف بتنوع أشكال المعرفة ومصادرها، وتقدير القيمة المعرفية التي تأتي من مصادر متعددة. علاوة على ذلك، يتطلب الأمر تعزيز المشاركة في عملية ابتكار المعرفة، بحيث تشمل هذه العملية جميع الفئات، وأن يتسم الأسلوب المتبع في ابتكار المعرفة بالعدالة والشمولية على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: التمييز المعرفي، الاضطهاد المعرفي، الأقليات، المثلية، ظلم الشهادة، الظلم التفسيري، الظلم التشاركي.

(*) أستاذ مساعد بقسم الفلسفة كلية الآداب- جامعة المنيا

Socio-Cultural Approaches to Epistemic Injustice: A Philosophical and Analytical Study in Social Epistemology

Abstract:

This paper aims to present an epistemological approach that contributes to mitigating epistemic injustice and establishing a comprehensive knowledge system that acknowledges the diversity of epistemic sources and promotes their exchange across all social groups, rather than being limited to a specific group. To achieve this objective, the study elucidates the concept of epistemic injustice, explores its various forms and manifestations, and examines the structural factors that perpetuate it, alongside an analysis of its epistemic harms. Moreover, the research seeks to identify effective solutions to curb this phenomenon.

In pursuit of this goal, the study begins by defining epistemic injustice, categorizing its different types, and identifying the conditions that give rise to its persistence and detrimental consequences. However, rather than merely diagnosing the phenomenon, the research also engages in the search for pragmatic strategies to mitigate its adverse effects. Methodologically, the study employs both analytical and comparative approaches, where applicable, to critically examine epistemic injustice, assess its impact on individuals and communities, and investigate the epistemic mechanisms that can contribute to its reduction while promoting epistemic justice.

The researcher concludes that achieving epistemic justice is the most effective means to counter epistemic injustice. However, the realization of epistemic justice necessitates several fundamental conditions, including the recognition of epistemic agents as legitimate bearers and producers of knowledge. This entails, on the one hand, societal acknowledgment of the credibility of their epistemic contributions and, on the other, the empowerment of marginalized groups to actively participate in the interpretation and construction of knowledge. Additionally, it requires a recognition of the plurality of epistemic forms and sources, alongside an appreciation of the epistemic value that emerges from diverse perspectives. Furthermore, the study emphasizes the need to promote inclusivity in the processes of knowledge creation, ensuring that all social groups partake in knowledge production through a methodology that is both equitable and inclusive.

Keywords: Epistemic discrimination, epistemic oppression, minorities, queerness, testimonial injustice, hermeneutical injustice, participatory injustice.

تمهيد:

إن من يدقق النظر في الإبستمولوجيا- سواء التقليدية أو الاجتماعية- سيجدها تركز على الكشف عن طرق ووسائل المعرفة؛ ذلك لأن الإبستمولوجيا لا تقتصر على دراسة المعرفة فحسب، بل تهتم أيضاً بتحليل الوسائل التي من خلالها نكتسب المعرفة، وكذلك بمدى صدق هذه الوسائل وموثوقيتها. بالتالي، يمكن القول إن الإبستمولوجيا لا تقتصر على دراسة المفاهيم المتعلقة بالمعرفة فحسب، بل تركز أيضاً على دراسة العوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر في تشكيل المعرفة. كما تهتم بالكشف عن الأنماط التي يتبعها مقدمو المعرفة، فضلاً عن التحديات المعرفية التي قد تنشأ نتيجة التفاوت المعرفي بين مقدمي المعرفة ومتلقيها، سواء كانوا أفراداً أو جماعات. وعلى الرغم من ذلك، ترى الباحثة أن هناك تمييزاً واضحاً بين الإبستمولوجيا التقليدية والإبستمولوجيا الاجتماعية، ويتجلى هذا التمييز في الطرق أو الوسائل التي يعتمد عليها مقدمو المعرفة في نقلها للآخرين. فمثلاً ترى الباحثة أن الإبستمولوجيا التقليدية التي يمثلها "ديكارت" تركز على أن يقوم الفرد، أو الأفراد بوصفهم وكلاء إبستمولوجيين بالبحث عن الحقيقة والسعي إليها بشكل سليم دون الحاجة إلى مساعدة الآخرين. أو بعبارة أدق، ترى الباحثة أن "ديكارت" كان يريد أن يؤكد على أن الطريقة الأكثر فعالية للوصول إلى الحقيقة تكمن في اعتماد الإنسان على فكره الشخصي فحسب، وليس على فكر الآخرين. والحق يقال، لم يكن "ديكارت" الفيلسوف الوحيد الذي كان يريد أن يؤكد على ذلك الأمر؛ إذ ترى الباحثة أنه إذا تركنا "ديكارت" جانباً، ونظرنا بتمعن إلى الفلاسفة التجريبيين الأوائل، مثل "لوك"، نجد أنهم يتشابهون إلى حد كبير مع "ديكارت" في تأكيدهم على إمكانية اكتساب المعرفة من أجل الوصول إلى الحقيقة اعتماداً على الذات فقط. وتأكيداً على ما تزعمه الباحثة، ترى أن "لوك" كان يقول صراحة: "إن آراء الآخرين التي تجول وتصول في خاطري لا تشكل معرفة حقيقية بالنسبة لي مطلقاً".

في المقابل، إذا نظرنا إلى الإبستمولوجيا الاجتماعية، لوجدنا أنها تنطلق من فكرة رئيسة مفادها أننا غالباً، ما نعتمد على الآخرين في سعينا وراء الحقيقة. وبالتالي، تصبح الإبستمولوجيا الاجتماعية مجالاً يولي اهتماماً بكيفية تعامل الفرد أو الجماعات، بوصفهم وكلاء إبستمولوجيين، مع البحث عن الحقيقة والسعي إليها بشكل أكثر فاعلية، سواء بمساعدة الآخرين أو من خلال بعض الممارسات والمؤسسات الاجتماعية ذات الصلة.

ومن هنا ظهرت تساؤلات عديدة على الساحة الفلسفية تتعلق جميعها بالإبستمولوجيا الاجتماعية، لعل من أبرزها: ما طبيعة ونطاق وأهمية اعتماد الفرد أو الجماعات على الآخرين من الناحية المعرفية؟ وما الطرق أو الأساليب التي نعتمد بها على الآخرين في بحثنا عن الحقيقة؟ وكيف يؤثر هذا الاعتماد على جودة نتائجنا المعرفية؟

وبطبيعة الحال، عندما بدأ بعض الفلاسفة الإستمولوجيين في البحث عن إجابات لهذه التساؤلات، واجهتهم العديد من الإشكاليات الإستمولوجية، ومن أبرز هذه الإشكاليات أن العديد من الأفراد داخل المجتمعات الإنسانية يكونون في حاجة ماسة إلى المعرفة العلمية الموثوقة، غير أنهم يواجهون صعوبة في تقييم مصداقية تلك المعرفة التي يحصلون عليها من العلماء بشكل مباشر، ويزداد الوضع تعقيداً عندما يختلف العلماء فيما بينهم بشأن المعرفة. وبالتالي يجد بعض البشر صعوبة بالغة في فهم الأدلة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات حاسمة بشأن العلماء الذين يمكنهم الوثوق بهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هؤلاء الأفراد سوف يجدون أنفسهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يتقوا في من يقدمون لهم المعرفة، وفي هذه الحالة سوف يحصلون على قدر من المعرفة، كما سوف يتبنون عدداً لا حصر له من الافتراضات والتصورات العلمية التي يستنبطونها ممن يقدمون لهم المعرفة. أو أن يرفضوا الثقة في من يقدمون لهم المعرفة. وفي هذه الحالة سوف يكتسبون معرفتهم من خلال إعادة صياغة ما يقوله لهم مقدمو المعرفة. وبالتالي، سوف تتغير ملائمة ومصداقية ما يحصلون عليه من معرفة باختلاف السياقات الاجتماعية والثقافية.

غير أن الباحثة ترى أنه سواء اختار الأفراد الخيار الأول أو الثاني، فإنهم سوف يواجهون إشكالية إستمولوجية تتعلق بما يُعرف لدى الإستمولوجيين بـ "الظلم المعرفي" "Epistemic Injustice"؛ ذلك لأنه من المحتمل أنه عندما يتبنى الأفراد الخيار الأول، سوف يجدون أنفسهم - كما فعل "وليم جيمس" في سعيه وراء الحقيقة - مطالبين بالاهتمام المفرط بالمعتقدات التي يعتبرونها حقيقية من ناحية، وكذلك بالاهتمام المفرط بعدم امتلاك المعتقدات التي تُعد زائفة من وجهة نظر من قدموا لهم المعرفة، بينما يمكن أن تكون هذه المعتقدات حقيقية من ناحية أخرى. وبالمثل، عندما يتبنى الأفراد الخيار الثاني، سوف يجدون أنفسهم - كما فعل مؤيدو النزعة الشككية في العلم - في موقف يدعوهم للشك في كل ما يُقدم لهم من معرفة، وعدم تصديق أي ادعاءات، ولا سيما الادعاءات العلمية، إلا إذا كانت مدعومة بأدلة كافية. ويرون أن الأدلة الكافية وحدها هي ما يجعل الادعاءات أكثر احتمالاً أن تكون صحيحة مقارنة باحتمالية كونها غير صحيحة. أو بمعنى آخر، يعتبرون من الخطأ الفادح تصديق أي شيء دون وجود أدلة كافية.

لذا جاءت هذه الدراسة من أجل تقديم مقاربة إستمولوجية تهدف إلى تقليص الظلم المعرفي، وبناء نظام معرفي أكثر شمولية يعترف بتنوع مصادر المعرفة ويعزز تبادلها بين جميع الفئات، بدلاً من اقتصرها على فئة معينة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الباحثة بتحديد ما

المقصود بـ "الظلم المعرفي"، واستكشاف أشكاله وأنواعه المختلفة، وبيان الأسباب التي تساهم في تكريسها وأضرارها، بالإضافة إلى البحث عن الحلول الفعالة التي تساهم في الحد منها.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها من الدراسات الجديدة - على حد علمي - التي تتناول الظلم المعرفي كإحدى مشكلات الإستمولوجيا الاجتماعية في الوقت الراهن. بالإضافة إلى أنها تسلط الضوء على آراء بعض الإستمولوجيين البارزين الذين اهتموا بدراسة "الظلم المعرفي". كما تركز هذه الدراسة على اقتراح آليات إستمولوجية تهدف إلى تعزيز العدالة المعرفية في مختلف المجالات، مما يجعلها خطوة مهمة نحو تحقيق فهم أعمق للظلم المعرفي وسبل معالجته.

تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تحاول الإجابة عنها، لعل من أبرزها:

- ما المقصود بالظلم المعرفي، ما أشكاله، وما أنواعه؟
- ما الأسباب التي تساهم في تكريس الظلم المعرفي؟
- ما الأضرار الناجمة عن الظلم المعرفي؟
- هل يمكن اقتراح آليات معرفية تساهم في تقليص الظلم المعرفي من ناحية، وتدعم العدالة المعرفية من ناحية أخرى؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، سوف تقسم الباحثة هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

- المحور الأول: الظلم المعرفي: المقصود به، أشكاله، وأنواعه المتعددة.
- المحور الثاني: أسباب الظلم المعرفي: تحليل فلسفي للجذور المعرفية.
- المحور الثالث: الظلم المعرفي: تأثيره على الوعي والحقيقة.
- المحور الرابع: طرق التغلب على الظلم المعرفي: حلول فلسفية وثقافية واجتماعية لتعزيز الوعي والعدالة المعرفية.

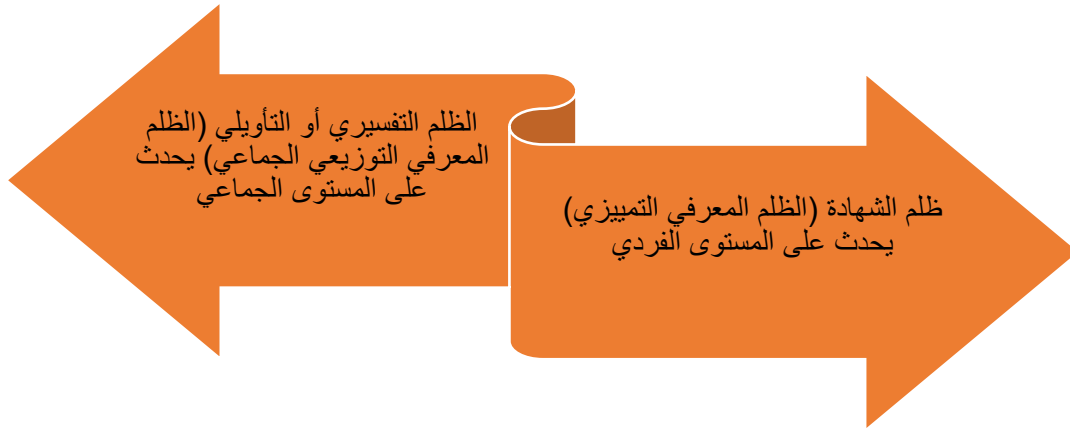
وتحقيقاً للهدف الذي تنشده الباحثة من خلال هذه الدراسة، اعتمدت على المنهج التحليلي والمنهج المقارن حيثما اقتضت الحاجة؛ وذلك لمعرفة ما المقصود بالظلم المعرفي، وتحليل أشكاله، وأنواعه المتعددة، ومعرفة الطرق التي تساهم في تكريسها، وبيان أضرارها التي قد تلحق بالفرد والمجتمع، وأخيراً استكشاف الآليات المعرفية التي تساهم في تقليص الظلم المعرفي من ناحية، وكذلك في تدعيم العدالة المعرفية من ناحية أخرى.

المحور الأول: الظلم المعرفي: المقصود به، أشكاله، وأنواعه المتعددة.

عند النظر في المقصود بـ "الظلم المعرفي" نجد أن هذا الظلم يتضمن البحث في كيفية تأسيس بعض الممارسات والمؤسسات المعرفية بطريقة لا تتماشى مع بعض القيم المعرفية الرئيسية، مثل: الصدق، الكفاءة، وفهم المتحدث بشكل صحيح. كما يرتبط بكيفية تعرض بعض الأفراد للظلم بوصفهم عارفين أو حاملين للمعرفة (Pohlhaus, 2017, p.13). وفي المقابل، لا يشمل مفهوم الظلم المعرفي اللامساواة أو النقص المعرفي الناتج عن ما يمكن تسميته بـ "الحظ المعرفي السيئ" "Epistemic Bad Luck"، ولا يتطرق إلى الحقائق التي يصعب اكتشافها بسبب الطريقة التي يعمل بها العالم أو بسبب محدودية المعرفة العلمية المتاحة في وقت معين. كما لا يتناول الأخطاء الناتجة عن حسن النية في مجال البحث العلمي، وما يترتب عليها من لامساواة معرفية (Irzik & others, forthcoming, p.6).

كما نجد أن الفيلسوفة الإنجليزية "ميراندا فريكر" (Miranda Fricker (1966-....) تخبرنا صراحة أن استخدامات هذا المفهوم قد تزايدت وانتشرت بشكل يفوق التوقعات؛ وذلك لأسباب عديدة ومبررة، ولكنها للأسف لم تكشف عن هذه الأسباب بشكل تفصيلي. ومع ذلك تؤكد "فريكر" أن هدفها الرئيس من تناول موضوع الظلم المعرفي يكمن في تسليط الضوء على الأخطاء التي يتم من خلالها التقليل من شأن شخص ما أو سلبه حقه في المجال المعرفي.

ولعل من أبرز النقاط التي ركزت عليها "فريكر" توضيح ضرورة تقييد حدود نطاق مفهوم الظلم المعرفي، وجعله أكثر تحديداً ليشمل التلاعبات الظالمة والممنهجة بين الأفراد أو الجماعات؛ ظناً منها أن تحديد نطاق هذا المفهوم سوف يمكننا من تسليط الضوء على الأبعاد الأخلاقية والسياسية المختلفة لحياتنا المعرفية. فضلاً عن كون هذا النوع من الظلم المعرفي شكلاً من أشكال التمييز "Discrimination"، سواء كان التمييز مباشراً أو غير مباشر (Fricker, 2017, p.53). كما أنه يعد شكلاً من أشكال "الظلم التوزيعي" "Distributive Injustice" الذي يتضمن التوزيع غير العادل للمنافع والخدمات المعرفية، مثل: التعليم أو المعلومات... إلخ. ومن ثم، قامت "فريكر" - كما سوف نرى - بالتمييز بين مفهومين للظلم المعرفي، هما: الظلم المعرفي بمعناه الضيق، أو كما تطلق عليه الظلم المعرفي التمييزي ظلم الشهادة "Testimonial injustice"، والظلم المعرفي بمعناه الواسع، أو كما تطلق عليه الظلم المعرفي التوزيعي "الظلم التفسيري أو التأويلي" "Hermeneutical injustice" (Coady, 2017, p.61).

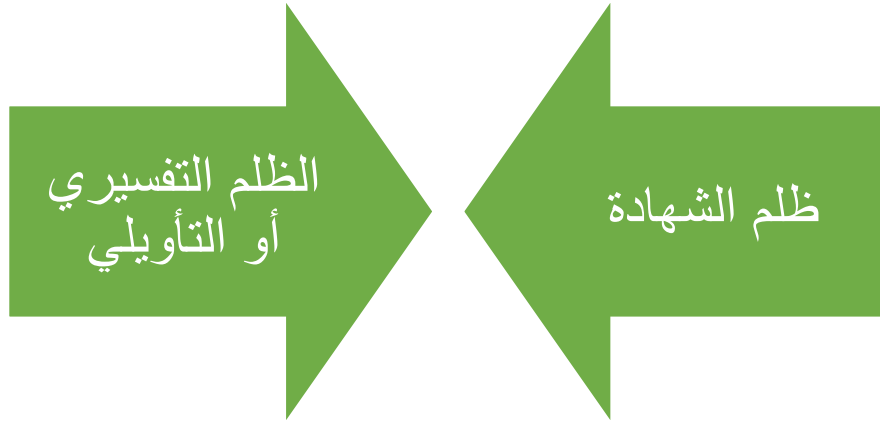


شكل (١) يوضح أنواع الظلم المعرفي عند ميراندا فريكر

وقد لقي هذا التمييز الذي أقرته "فريكر" صدى لدى الفيلسوفة الكندية "هايدي جراسويك" Heidi Grasswick، التي أكدت على العلاقة الوثيقة بين الظلم المعرفي وأشكال الظلم الاجتماعي في أغلب الأحيان، كما رأت أن العلم قد يعزز التحيزات العرقية والجنسية، مما يدفع الظلم الاجتماعي في اتجاهات معينة. بالتالي، اعتبرت "جراسويك" أن العلم يساهم في خلق تفسيرات متحيزة تجاه بعض العلماء أو الخبراء في مجالات معينة (Katz, 2021, p.28).

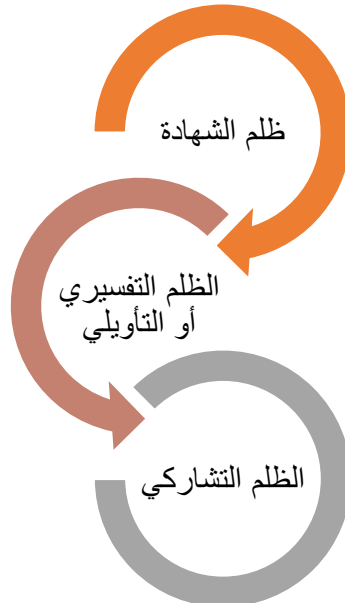
ولعل من يتأمل فيما تقوله "جراسويك" يجدها محقة فيما أكدت عليه، حيث نلاحظ في كثير من الأحيان رفض بعض المساهمات البحثية بشكل غير عادل بسبب التحيزات تجاه عرق الباحث أو جنسه. وبالتالي، ينبغي علينا أن نفهم أن هذا الرفض يعد نوعاً من أنواع الظلم المعرفي المرتبط بالعلم على نحو خاص؛ ذلك لأن هذا الباحث قد فشل في أن تؤخذ مساهمته على محمل الجد في مجال البحث المعرفي بسبب التحيزات، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى حدوث ما يسمى بـ "الظلم المعرفي" (Katz, 2021, p.29).

غير أن بعض الإبستمولوجيين، مثل "ديفيد كودي" David Coady، رفضوا التمييز الذي أكدت عليه "فريكر"، حيث يرون أن كل نوع من أنواع الظلم المعرفي التي حددتها "فريكر" هو في الواقع شكل من أشكال الظلم التوزيعي، أو على الأقل يمكن التعامل معه بشكل مفيد باعتباره كذلك. وعلاوة على ذلك، يمكننا فهم طبيعة الأنواع المختلفة للظلم المعرفي والعلاقة المتبادلة بينها من خلال مفهوم الظلم التوزيعي فقط (Coady, 2017, p. 61).



شكل (٢) يوضح أنواع الظلم المعرفي عند "ديفيد كودي"

ومن ناحية أخرى، يؤكد "جوسيه ميدينا" José Medina على أن الظلم المعرفي هو ظلم للأفراد أو الجماعات بوصفهم عارفين، أي هو إساءة معاملة لهم فيما يتعلق بمكانتهم وقدرتهم ومشاركتهم في عملية إنتاج وتقديم المعرفة. ويمكن أن يتخذ هذا الظلم عدة أشكال، مثل: إقصاء الفرد أو تهميشه معرفياً، أو إساءة معاملته في الممارسات المعرفية نتيجة لعدم الثقة به، أو منحه الثقة بشكل غير ملائم عند مقارنته مع آخرين يتمتعون بنفس الوضع المعرفي، Medina, (2020,p.52).



شكل (٣) يوضح أنواع الظلم المعرفي عند "جوسيه ميدينا"

كما يلاحظ "ميدينا" أنه على الرغم من أن الظلم المعرفي يُعتبر نوعاً من سوء المعاملة، وعادةً ما يكون مجرد حدث عارض أو حالة فريدة، إلا أنه يمكن أن يستهدف الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات بطرق متعددة. ففي بعض الأحيان، تتخذ سوء المعاملة الظالمة أشكالاً مختلفة تجاه الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات. وعلى الرغم من ترابط هذه الأشكال، إلا أنه من المحتمل أن تظهر أشكال الظلم المعرفي، بالإضافة إلى الاتهامات غير العادلة بالثقة وعدم الثقة، في وقت واحد وعلى مستويات متعددة. ومن المحتمل أن يظهر انعدام الثقة وخلل الثقة في مستوى واحد فقط أو على نحو رئيس، رغم إمكانية ظهورهما على مستويات متعددة (Medina, 2020, p.58).

وبالنسبة لأشكال الظلم المعرفي، تشير الباحثة إلى أن بعض الإبستمولوجيين، مثل "كودي"، يرون أن للظلم المعرفي شكلين رئيسيين:



شكل (٤) يوضح أشكال الظلم المعرفي عند كودي

الجهل أو الخطأ غير العادل في تقييم المصادقية أو الفهم، والقصور غير العادل في تقييم المصادقية أو الفهم. ويعتقد "كودي" أن هذين الشكلين هما من أكثر الأشكال انتشاراً، ويشكلان نوعاً من القمع الذي يؤثر سلباً على الأفراد الذين لا يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية في مجتمعاتهم، ولا سيما الفقراء، والأقليات العرقية، والنساء، والمثليين والمثليات (Coady, 2010, p. 110).

أما فيما يتعلق بأنواع الظلم المعرفي، فيشير بعض الإبستمولوجيين، مثل "فريكر"، إلى أنه يوجد نوعان رئيسيان من الظلم المعرفي، كما أسلفنا من قبل. يتمثل النوع الأول منهما في "ظلم الشهادة". وإذا نظرنا إلى مفهوم "الشهادة"، نجد أنها تشير إلى الطريقة التي نعتمد فيها على الآخرين في سعيهم نحو الحقيقة، أو يمكن اعتبارها، على الأصح، الطريقة النموذجية للوصول إلى الحقيقة.

ويمكن النظر إلى الشهادة على أنها عملية يقوم بها الفرد (المتحدث أو الكاتب) بهدف نقل معلومة أو خبر إلى الجمهور. وبناءً على ذلك، عندما يقبل الجمهور الخبر الذي يقدمه الفرد (المتحدث أو الكاتب)، فإنه يحصل على معرفة موثوقة من خلال شهادته (O'Connor & others, 2024).

من الواضح أن الشهادة التي يدعي صاحبها تقديم معلومات للآخرين تعد فعلاً ذا أهمية اجتماعية لكل من المتحدث والجمهور. وعلى الرغم من أنها ليست الطريقة الوحيدة التي قد تمنح الحديث أهمية معرفية، إلا أنه يمكن اعتبارها نوعاً من الفعل الذي يثير فرصاً وتحديات على صعيد العدالة والظلم المعرفي (Hawley, 2017, p.72).

أما ظلم الشهادة كما تعرفه "فريكر" فهو حالة يتعرض فيها المتحدث لتقليص مصداقيته بسبب التحيز ضده من قبل المستمع. وبالتالي، يتسبب ظلم الشهادة، وخصوصاً ظلم الشهادة المنهج، في تقليل مصداقية المتحدث بشكل كامل (Fricker, 2007, p.28). ويشير ذلك إلى أن "فريكر" ترى أن ظلم الشهادة يحدث - كما سوف نرى لاحقاً - نتيجة للتحيز أو التحامل، مما يجعل المستمع يمنح درجة أقل من المصداقية لما يسمعه من المتحدث. وهذا يعني أن شهادة المتحدث لم تُمنح درجة المصداقية العامة التي يتمتع بها أي شخص آخر (Patin & others, 2020, p.3)، مما يجعل هذا النوع من الظلم المعرفي يعد نوعاً من الظلم التمييزي كما أسلفنا من قبل.

ترتب على ذلك جدال واسع بين "فريكر" و "كودي" بشأن طبيعة ظلم الشهادة، حيث ترى "فريكر" أن ظلم الشهادة هو نوع من الظلم التمييزي، في حين يرفض "كودي" هذا الرأي مشيراً إلى أن ظلم الشهادة هو ظلم توزيعي. وللتأكيد وجهتي نظرهما، استند كل منهما إلى حجج يرى فيها دليلاً دامغاً على ما يؤمن به. على سبيل المثال، ترى "فريكر" أنه إذا نظرنا إلى ظلم الشهادة على أنه ظلم توزيعي، فإننا سوف نعتبر مصداقية المتحدث على أنها منفعة، مثل المنافع الأخرى المتمثلة في الثروة، أو الرعاية الصحية، أو التعليم أو المعلومات. وهذا سوف يجعلنا نواجه مشكلة فلسفية تتمثل في تحديد ما هو التوزيع العادل للمصداقية. وبطبيعة الحال، لم تكن المصداقية منفعة ترتبط بالعدالة التوزيعية، على عكس المنافع التي يتم التعامل معها بشكل جيد وفعال، مثل الثروة أو الرعاية الصحية. علاوة على ذلك، ترى "فريكر" أنه لا يوجد ما يبعث على الحيرة بشأن التوزيع العادل للمصداقية، إذ تعتقد أن المصداقية هي مفهوم يتضمن في جوهره توزيعه العادل. وبالتالي، يجب على المستمع أن يلتزم بالوضوح، بحيث يمنح مصداقيته بناءً على الأدلة التي يقدمها المتحدث لإثبات الحقيقة. ومن ثم، ترى "فريكر" أنه لا توجد أي مشكلة في توزيع المصداقية على الإطلاق. كما تنظر "فريكر" إلى المنافع (Goods) على أنها محدودة، وغالباً ما تكون متوفرة لفترة قصيرة،

مما يؤدي إلى حدوث تنافس بين البشر بشأن توزيع تلك المنافع، أو بشأن عدالة هذا التوزيع. وعلى النقيض من ذلك، تتصف المصادقية بكونها غير محدودة، ولا يمكن أن تتسبب في حدوث خلاف أخلاقي أو في حدوث منافسة بين البشر تتطلب ضرورة تحقيق العدالة التوزيعية بشأنها (Coady, 2017, p.p, 61, 62).

وعلى النقيض من ذلك، يرفض "كودي" مبدأ "فريكر" المتعلق بمنح المصادقية للمتحدث اعتماداً على الأدلة التي يقدمها؛ إذ يرى أن هذا المبدأ لا يهتم بمناقشة القضايا الأكثر أهمية المتعلقة بالتوزيع العادل للمصادقية، وكذلك القضايا المتعلقة بالتزام المستمع بتقييم وتفسير الأدلة التي يقدمها المتحدث لإثبات الحقيقة، خصوصاً في الحالات التي يتم فيها المتحدث بقوة ومنزلة اجتماعية أقل من تلك القوة التي يتمتع بها المستمع. كما يرى "كودي" أن المصادقية يمكن أن تكون منافع محدودة، مثل الثروة أو الرعاية الصحية، وتحتاج إلى توزيع عادل مثل بقية المنافع الأخرى. علاوة على ذلك، يرى "كودي" أن "فريكر" مخطئة تماماً عندما وصفت المصادقية بأنها غير محدودة؛ إذ يرى "كودي" أن المصادقية محدودة تماماً، مستنداً في ذلك إلى أنه ليس من المنطقي، وربما من غير الممكن سيكولوجياً، أن نصدق كل الشهادات التي نصادفها وتعرض أمامنا. أو كما يؤكد "ميدينا"، ليس من المنطقي أن نصف كل الشهادات التي نصادفها بأعلى درجة من المصادقية (Coady, 2017, p. 62).

ويرى بعض الإبستمولوجيين أن ظلم الشهادة ليس مجرد حادث عارض. على سبيل المثال، تشير "فريكر" إلى أنه إذا قمنا بتصنيف ظلم الشهادة على أنه حدث عارض، فإننا نقلل من حجم الأثر السلبي الذي يترتب عليه، ولا سيما من الناحية الأخلاقية. وتؤكد "فريكر" على أن التحيزات والظلم الناجم عن ظلم الشهادة قد يكونان كارثيين، بل قد يعرضان حياة الفرد للخطر تماماً، ولا سيما إذا تكررا بشكل مستمر، مما يجعل الظلم مستمراً لفترة طويلة. على سبيل المثال، إذا كان السياق العملي الذي يحدث فيه ظلم الشهادة مرتبطاً بمهنة أو مجال حيوي للمرء أو أي شيء آخر، فإن تراكم ظلم الشهادة، حتى وإن كان عارضاً، سوف يؤدي إلى تدمير حياة هذا الفرد بكل تأكيد. والحق يقال، أن تدمير حياة الفرد ليس أمراً هيناً، وكذلك قتل المعرفة أو إبادة "Epistemicide" أو تجاهل تجارب ومساهمات الآخرين في نقل المعرفة وتشاركها مع الآخرين ليس بالأمر الهين.

من ثم، يمكن القول إن ظلم الشهادة هو ظلم منسق ومنظم تجاه الفرد (المتحدث أو الكاتب)، وتكمن أهمية هذا التنظيم في مدى انتشار الظلم الاجتماعي بالفعل. وهذا يدل على أن "فريكر" تريد أن تخبرنا بأن المساس بمصادقية الأفراد لا يؤثر عليهم فحسب، بل يؤثر على مصادقية المجتمع بأسره (Patin & others, 2020, p. 4).

وعلى النقيض من "فريكر"، نجد أن "بنجامين شيرمان" Benjamin. R. Sherman يصف ظلم الشهادة كونه رذيلة بلا شك، ولكنه يرى أن ظلم الشهادة لا يعد بالضرورة رذيلة في جوهره؛ إذ يعتقد أنه من المنطقي الحديث عن شخص ما يرتكب ظلم الشهادة في مناسبة معينة دون أن يكون لديه ميل للقيام بذلك بانتظام، رغم ما يترتب على هذا الفعل من إيذاء للضحايا واعتباره خطأ من الناحية الأخلاقية (Sherman, 2015, p.18).

وهناك العديد من الأمثلة الواقعية على ظلم الشهادة، ولعل من أبرزها: الاستغلال المعرفي "Epistemic Exploitation"، الذي يعد جزءاً من نمط المعاملة المعرفية الظالمة لبعض الأفراد أو الجماعات. وفي هذه الحالة، يتعرض بعض الأفراد أو الجماعات لمعاملة معرفية ظالمة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خلل في ثقافتهم بأنفسهم، لدرجة أنهم يشعرون بأنهم غير جديرين بالمصادقية عند التحدث إلى جمهورهم (Medina, 2020, p.54). على سبيل المثال، تخبرنا "فريكر" بأن هناك عدم تصديق ومعاملة معرفية ظالمة لـ "توم روبنسون" Tom Robinson بطل رواية "هاربر لي" Harper Lee التي كانت بعنوان "قتل الطائر البريء" أو المحاكمي 'To Kill A Mockinbird"، من جانب هيئة المحلفين بالكامل؛ وذلك لأنه من ذوي البشرة السمراء. وبالتالي، لم يتم الوثوق به كشاهد، كما لم يُنظر إلى جميع أقواله بوصفها أحداثاً ينبغي أن تُذكر على أنها أحداث غير موثوق فيها على الإطلاق. بناءً على ذلك، اتضح لـ "فريكر" أن المعاملة الظالمة لـ "روبنسون" في شهادته ارتبطت بنوع محدد من الخلل في الثقة، وهذا بدوره يعد إشارة إلى التشكيك في مصداقية "روبنسون" (Medina, 2020, p.53).

ويتضح من المثال سالف الذكر أنه إذا تعلق الأمر بظلم الشهادة أو المصادقية، فإن الظلم في هذا المثال قد يتضمن إما نقصاً أو زيادة في المصادقية، وليس نقصاً فقط كما قد يظن البعض. بمعنى أكثر دقة، أن قضية الظلم في المثال السابق لا تتعلق بعدم وجود الثقة فقط، بل تتعلق أيضاً بالثقة المتزايدة على حد سواء. ومن هنا يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أن الظلم المتعلق بالشهادة، الذي يعاني منه "روبنسون" في رواية "قتل الطائر البريء" أو المحاكمي "سالفة الذكر"، يتضمن كلاً

¹ هي رواية للكاتبة هاربر لي، تدور أحداثها في بلدة صغيرة تُدعى "مايكب" في الجنوب الأمريكي خلال فترة الثلاثينيات. كانت هذه البلدة شديدة الهدوء، لدرجة أن الأيام كانت تمر ببطء شديد، إذ لم يكن هناك أماكن للذهاب إليها، ولا شيء للشراء، ولا مال لشراء أي شيء في مقاطعة "مايكب". وعلى الرغم من ذلك، تحدث جريمة اغتصاب مزعومة، حيث يُتهم "توم روبنسون" ظمناً، وهو رجل أسود، باغتصاب "مايلا إيوا"، وهي امرأة شابة بيضاء. ونتيجة لذلك، يتم تعيين "أتيكوس فينش" محامياً للدفاع عن "روبنسون"، ويقدم أمام هيئة المحلفين أدلة دامغة تثبت براءته. ومع ذلك، فإن هيئة المحلفين، التي تهيمن عليها عقلية عنصرية تجاه "روبنسون" باعتباره رجلاً أسود، تدينه بناءً على لون بشرته، وليس بناءً على الأدلة المقدمة. وهذا إن دلّ هذا على شيء، فإنما يدل على فشل الأغلبية البيضاء (هيئة المحلفين)، في فهم الظلم المستمر الذي تعاني منه الأقلية السوداء عبر التاريخ. لمزيد من المعلومات، راجع: (Amin & others, 2019, pp. 493, 494).

من النقص في المصادقية الذي يضع الأفراد من ذوي البشرة السمراء في قفص الاتهام، ويتضمن كذلك زيادة في المصادقية التي ترتبط بالشهود البيض والقاضي أو المدعي العام الذين يميلون إلى تشويه صورة وسمعة "روبنسون" وتقديمه كشاهد (Medina,2020,p.53)، حيث يتم الحكم على مصداقيته اعتماداً على التحيز تجاه هويته (Argyriou,2021,p.74).

ويمكن اقتباس المثال الثاني من سيناريو فيلم "السيد ريبلي الموهوب" ^٢ "The Talented Mr. Ripley" للمخرج "أنطوني مينغولا" "Anthony Minghella". وتدور أحداث هذا الفيلم حول رفض "هربرت غرينليف" "Herbert Greenleaf" "تصديق" "مارغ شيرود" "Marge Sherwood" فيما تقوله بشأن أن "توم ريبلي" قد قتل ابنه؛ ذلك لأن "غرينليف" قد تبنى بعض الصور النمطية المتحيزة تجاه النساء. والحق يقال، أن هذا المثال جدير بالثناء بوصفه نموذجاً لظلم الشهادة. وعلى الرغم من ذلك، يتجاهل - بشكل ملفت للنظر - حقيقة أن "غرينليف" يمنح القليل من المصادقية لـ "شيرود"، في حين يمنح "ريبلي" الكثير من المصادقية إلى حد بعيد. وعلى هذا النحو يرتبط تقليل قيمة شهادة النساء (على الأقل في سياقات معينة) بمنح المصادقية بشكل مفرط للرجال، الأمر الذي جعل بعض الإيستمولوجيين، مثل "كودي"، يؤكدون على أن التقليل من قيمة شهادة النساء يتشابه تماماً مع تقليل هيئة المحلفين من قيمة شهادة الأفراد ذوي البشرة السمراء، كما أوضحنا في المثال الأول سالف الذكر والمتعلق بـ "قتل الطائر البرئ أو المحاكي" (Coady,2017,p.63).

أما المثال الثالث والأخير فيمكن في تحيز الآخرين تجاه هوية بعض الأشخاص، وتحديدًا "الأشخاص المتحولين وغير المتوافقين جنسياً" "Transgender and Gender Non-Conforming" حيث ينظر بعض الإيستمولوجيين، مثل "فريكر"، إلى تحيز الآخرين تجاه هوية بعض الأشخاص على أنه وسيط رئيس بين ظلم الشهادة والظلم التأويلي الذي سوف نتناوله فيما بعد. كما يمكن أن يوضح عدم مصداقية الآخرين لبعض الفئات الاجتماعية، مثل الأشخاص المتحولين وغير المتوافقين جنسياً، وأن مصداقية هؤلاء الأشخاص لا تتسم بالوضوح أو أنهم لا يتصفون بالمصادقية في الأساس. كما يتسبب تحيز الآخرين تجاه هوية بعض الأشخاص في عدم إدراك المجتمع لمصادقية الأشخاص المتحولين وغير المتوافقين جنسياً.

والجدير بالذكر، أن خطأ الآخرين في تحديد هوية الأشخاص المتحولين وغير المتوافقين جنسياً بوصفه شكلاً من أشكال ظلم الشهادة لم يكن جديداً على الإطلاق، حيث نجد الفيلسوفة

^٢ هي رواية كتبها باتريشيا هاي سميث عام ١٩٥٥، وقد نالت شهرة واسعة لما تقدمه من تصوير دقيق ومعقد لشخصية البطل، توم ريبلي. تتناقص الرواية موضوعات رئيسية تتعلق بالهوية البشرية، وكيف يؤثر التصنيف الاجتماعي والطابع الإنسانية على أهدافنا ومثلنا العليا وأفعالنا. كما تعكس الرواية صراع الإنسان مع ذاته والظروف الاجتماعية المحيطة به، وتحلل تأثير هذه العوامل على قراراته وأفعاله. لمعرفة المزيد راجع: (Mohammed,2023,p.125).

والناشطة المتخصصة في حقوق المتحولين جنسياً" راشيل ماكينون "Rachel McKinnon" قد تناولت هذا الموضوع مشيرة إلى الأخطاء في نطق أسماء النساء المتحولات جنسياً بوصفها ظلماً معرفياً، ولكنها فضلت استخدام مصطلح "التلاعب بالعقول والمشاعر" "Gaslighting" بدلاً من النظر إليه على أنه خطأ في تحديد هوية النساء المتحولات، متأثرة بذلك بالفيلم الذي صدر عام ١٩٤٤م بعنوان "Gaslighting"^٣، والذي تناول مفهوم التلاعب بالعقول والمشاعر على نحو واضح (Argyriou,2021,p.p,74.75).

كما تناولت "ماكينون" الخطأ في تحديد هوية النساء المتحولات جنسياً على أنه إشارة إلى عدم مصداقية الآخرين لهؤلاء النساء المتحولات جنسياً، بل تجسيدا لظلم الشهادة؛ ظناً منها أن مطالبة الآخرين للشخص المتحول جنسياً بتعريف هويته الجنسية في مجتمع يقلل من هوية الشخص المتحول جنسياً، سوف تكون سبباً رئيساً للتقليل من قيمة هذا الشخص المتحول كشاهد (Argyriou,2021,p. 75).

ووصولاً إلى النوع الثاني من أنواع الظلم المعرفي، فنجد أنه يتجلى في الظلم التفسيري أو الظلم التأويلي الذي يتم فيه تهميش المتحدث من خلال حرمانه من التعبير عن تجاربه الاجتماعية أو جعلها غير مفهومة للآخرين. وهذا يعني أن الظلم التفسيري أو التأويلي يتسبب في افتقار المتحدث إلى بعض المفاهيم، وكذلك اللغة التي تساعد على معالجة تجاربه الاجتماعية، مما يؤدي إلى عدم قدرته على صياغة تجاربه الاجتماعية بطريقة تجعل الآخرين يعترفون بها (Argyriou,2021,p. 74). كما يتسبب في وضعه في موقف غير عادل، ولا سيما عند شروعه في إفهام الآخرين تجربته المعرفية أو نقلها إليهم (Fricker,2017,p.53).

والجدير بالذكر أن الظلم التفسيري أو التأويلي لم يكن ظاهرة معرفية تخص الفرد المتحدث وحده، بل تخص المجتمع بأكمله؛ ذلك لأن النقص في الموارد أو المصادر التفسيرية أو التأويلية المتاحة في المجتمع هو الذي يؤدي إلى تهميش المتحدث ويمنعه من التعبير عن تجاربه الاجتماعية بشكل صحيح معرفياً. أو بالأحرى، أن إخفاء بعض التجارب المعينة، مثل صعوبة التعبير عن تجارب التحرش الجنسي، خصوصاً عندما لم يكن مصطلح "التحرش" شائعاً لوصف هذه التجربة، أو التقليل من قيمة طرق التعبير غير المألوفة، مثل اعتبار طريقة حديث معينة أقل حرماً أو أقل وضوحاً لأنها غير مألوفة (Medina,2020,pp55,56).

^٣ تدور أحداث هذا الفيلم حول الشخصية الكاريكاتيرية "غريغوري" وزوجته "باولا"، حيث كان "غريغوري" يسعى للتلاعب بعقل زوجته واستغلالها من أجل الحصول على مجوهراتها. وكان يتعامل معها بأسلوب شرير، مما يجعلنا نعتقد أن هذه الشخصية الكاريكاتيرية تختلف عن أي شخصية أخرى في ثلاثة جوانب رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي: أولاً: الشخصيات التي تمارس التلاعب العاطفي أو العقلي مع الآخرين غالباً لا تسعى إلى دفع ضحاياها إلى الجنون، بينما كان "غريغوري" يهدف إلى تحقيق ذلك بشكل واضح. ثانياً: عادة ما لا تسعى أي شخصية أخرى إلى جعل ضحاياها يفقدون عقلهم من أجل شيء مادي مثل المجوهرات، بينما كان "غريغوري" يسعى للحصول على المجوهرات من خلال دفع زوجته إلى الجنون. ثالثاً: بينما كان "غريغوري" يطمح إلى دفع زوجته "باولا" إلى الجنون بهدف جعلها تدخل مستشفى للأمراض النفسية، فإن الشخصيات الأخرى التي تمارس التلاعب العاطفي أو العقلي لا تهتم بالقيام بذلك على الإطلاق. لمعرفة المزيد راجع: (Abramson,2024,p.9).

وبالتالي، لا يقتصر الظلم التفسيري أو التأويلي على المواقف الفردية التي يتعرض لها المتحدث فحسب، بل يمتد ليشمل التفاعلات القائمة على الثقة أو عدم الثقة بين المتحدث والأفراد المعنيين. وفي هذه الحالة، قد يكون هؤلاء الأفراد متأثرين بشكل أكبر أو أقل بالظروف التفسيرية غير العادلة، وقد يتقون بأنفسهم أو بالآخرين بدرجات متفاوتة في التعبير عن المعاني وتفسيرها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى استمرار العوائق التفسيرية ذات الصلة. ومن ثم، يمكن القول إنه على الرغم من أن الظلم التفسيري أو التأويلي غالباً ما يكون مشكلة جماعية وشاملة ومنهجية، إلا أنه لا يحدث دون وجود أشخاص يساهمون فيه، حيث لا يحدث من قبل شخص واحد فقط كنتيجة مباشرة لنقص أو قيود في الموارد التفسيرية الجماعية لثقافة معينة. كما ينبغي علينا ألا نركز فقط على العوامل التي تؤثر على الأفراد ونتجاهل الأفراد أنفسهم، الذين يمثلون المكونات الفاعلة في الظلم التفسيري أو التأويلي، خصوصاً وأن هؤلاء الأفراد قد يتواطئون مع العوائق التفسيرية أو قد يعارضون محاولات التعبير عن تجارب اجتماعية معينة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الظلم التفسيري على نطاق واسع (Medina, 2020, p.56).

أيضاً، يمتد الظلم التفسيري أو التأويلي ليشمل التفاعلات القائمة على الثقة أو عدم الثقة بين المجتمع أو جماعة من المجتمع والأفراد الذين يتواصلون فيما بينهم داخل المجتمع. وفي ظل هذه الظروف التفسيرية التي تصبح فيها الموارد التفسيرية غير عادلة، يصعب على الأفراد التواصل بشأن القضايا المتعلقة، على سبيل المثال، بالجنس والعرق. وقد يُنظر إلى الأفراد على أنهم غير موثوق بهم في قدراتهم على التفسير والتعبير عن تجاربهم ليس فقط عندما يتفاعلون مع الآخرين، ولكن أيضاً عندما يتعاملون مع المجتمع والمؤسسات بأكملها، ولا سيما عندما يقدمون شكوى بشأن التحرش الجنسي أو التمييز العنصري. ومن ثم، يميل الأفراد الذين يعانون من التهميش التفسيري إلى التشكيك في المجتمع الذي ينتمون إليه، وكذلك في الأفراد الذين يدعمون هذا المجتمع، خاصة في المجالات التي يصعب النقاش حولها داخل هذا المجتمع (Medina, 2020, p. 56).

وهناك العديد من الأمثلة الواقعية على الظلم التفسيري أو التأويلي، ولعل من أبرزها تجربة "التحرش الجنسي" "Sexual Harassment" في ثقافة معينة، التي يمكن أن تُعدّ مثالاً واضحاً على الظلم التفسيري أو التأويلي؛ ذلك لأن تعرض بعض الأفراد لهذه التجربة يجعلهم غير قادرين على وصفها أو ترجمتها بشكل دقيق، كما أن الأفراد المستمعين الملمين بها قد يواجهون صعوبة بالغة في فهمها واستيعابها على النحو الصحيح (Patin & others, 2020, p.3).

أما المثال الثاني فيمكن اقتباسه من حركة "Me Too"⁴ أنا أيضاً، التي كان لها تأثير واضح على الإبلاغ عن حالات التحرش والاعتداء الجنسي، حيث ساهمت هذه الحركة في تشجيع النساء على التعبير عن تجاربهن ووصفها، الأمر الذي أدى زيادة الوعي بين الناس بمدى الظلم الذي تتعرض له النساء، بشكل أكبر من أي وقت مضى. ومع شيوع هذه الحركة وانتشارها على نطاق واسع، تحسن وضع النساء من الأسوأ إلى الأفضل، على الرغم من حداثة هذه الحركة (Patin & others, 2020, p.3).

ويتجلى المثال الثالث في "الخطأ في تحديد هوية الأشخاص المتحولين وغير المتوافقين جنسياً" سالف الذكر، حيث ينظر بعض الإيستمولوجيين إلى هذا الخطأ على أنه نوع من أنواع التهميش التأويلي الذي يسهم في حرمان هؤلاء الأشخاص من الموارد المعرفية. ويؤدي إلى تهميشهم، خصوصاً عندما يصف المجتمع ادعاءاتهم بأنها غير معقولة أو بالأحرى بلا معنى (Argyriou, 2021, p.75).

كما تلاحظ الباحثة وجود مثالين آخرين للظلم التفسيري أو التأويلي قد انتشرا بكثرة في الدول الغربية. وبطبيعة الحال، لا تتبنى الباحثة هذين المثالين من حيث الشكل أو الموضوع، ولكنها اعتمدت عليهما لتوضيح فكرة الظلم التفسيري أو التأويلي فقط، يتمثل المثال الأول في تهميش الأشخاص الذين يؤيدون فكرة "الزواج المثلي" "Same-Sex Marriage" تهميشاً تأويلياً، حيث كان في الماضي يهمل الأشخاص المؤيدون لهذا النوع من الزواج. ولكن سرعان ما تغيرت الأوضاع؛ إذ انتشرت فكرة الزواج المثلي في الدول الغربية، خاصة مع ظهور دول غربية تؤكد أغلب شعوبها على المساواة في الزواج، وبدأت العديد من الدول الأخرى في وضع تشريعات قانونية لمواكبة الرأي العام. أما المثال الثاني فيتمثل في "حركة النازيين الجدد" "Neo-Nazis"، حيث كانت هذه الحركة تروج لبعض الأفكار المتطرفة مثل المؤامرة اليهودية، التي تفترض أن اليهود هم السبب الرئيس في معظم المشاكل التي تواجه البشرية، والأسلمة، التي ترى أن انتشار الإسلام يشكل خطراً عظيماً على البشرية، خصوصاً على الأقليات. وقد كان الهدف من هذه الأفكار هو شرح تجاربهم الاجتماعية من ناحية، وتبرير أفكارهم المتطرفة ومعاداتهم للأقليات من ناحية أخرى. ولحسن الطالع، باءت هذه الحركة بالفشل التام (Coady, 2017, p.65).

⁴ تعد حركة MeToo حركة قوية تتردد صداها بين النساء في جميع أنحاء العالم، حيث توفر لهن فرصة للتفاعل والنقاش مع الآخرين الذين يمثلون تجارب ثقافية ووجهات نظر متنوعة. كما أنها تمثل فرصة للتعليم العالمي على الصعيدين المحلي والدولي. وعلى الرغم من ذلك، لا يتقبلها الجميع؛ فالنساء اللواتي يعانين من الفقر المدقع أو اللائي يعشن في دول تعاني من الحروب قد يجدن صعوبة في التفاعل معها. ومع ذلك، تتيح هذه الحركة للنساء تحديد معنى التحرش والعنف والاعتداء بالنسبة لهن، مما يمنحهن فرصة عظيمة لفهم أجسادهن ودورهن في المجتمع بشكل أفضل. ومع ذلك، تنسم هذه اللحظة بالتعقيد، حيث أنها تعتمد بشكل أساسي على السياق السياسي والثقافي، مما يجعل من الصعب فهم التجربة الإنسانية للنساء بشكل موحد، خصوصاً في المجتمعات ذات الهيكل الاجتماعي المعقد. لمعرفة المزيد راجع: (Regulska, 2017, p.5).

وقبل أن تنتقل الباحثة إلى المحور الثاني من محاور هذه الدراسة، ترى أنه من الضروري الإشارة إلى أنه، على الرغم من إشارتها السابقة إلى وجود نوعين من الظلم المعرفي، إلا أنها تلاحظ أن بعض الإبستمولوجيين، مثل "ميدينا"، قد أضافوا إلى النوعين المذكورين سابقاً نوعاً ثالثاً يُسمى بـ "الظلم التشاركي" Participatory Injustice، الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على الثقة وغيابها على حد سواء (Medina, 2020, p.58).

يحدث الظلم التشاركي عندما تُحرم فئة أو جماعة معينة من البشر من المشاركة في الممارسات المعرفية المتعددة، نظراً لعدم الثقة فيهم من قبل المجتمع أو الأفراد الآخرين. هذا ما يجعلنا نفترض أن هذه الفئة أو الجماعة تتعرض لظلم معرفي صريح، ولا تستطيع تقديم أي شهادة للآخرين داخل المجتمع أو خارجه على الإطلاق. وبناءً على ذلك، يصبح الظلم التشاركي بمثابة إقصاء (استبعاد) ظالم للأفراد العارفين، أو بالأحرى الأفراد ذوي المعرفة، وحرمانهم من المشاركة المعرفية، وتقديم شهاداتهم وتجاربهم تماماً.

هناك العديد من الأمثلة الواقعية على الظلم التشاركي، ولعل من أبرزها تخصيص الأستاذ وقتاً إضافياً للذكور دون الإناث داخل الفصل أو قاعة المحاضرات بهدف تحسين مستواهم التعليمي وتعزيز قدرتهم على ابتكار الأمثلة المضادة والتفكير الإبداعي، مثل الاستفسار، التخمين، والتخيل. أما المثال الثاني والأخير فيتمثل في غياب الثقة المعرفية تجاه النساء العالمات، خصوصاً عندما يقدمن افتراضات أو تفسيرات علمية جديدة في مجالات معرفية معينة، حيث يتم التقليل من قيمة مساهماتهن، أو بالأحرى تجاهلها تماماً (Medina, 2020, p.55).

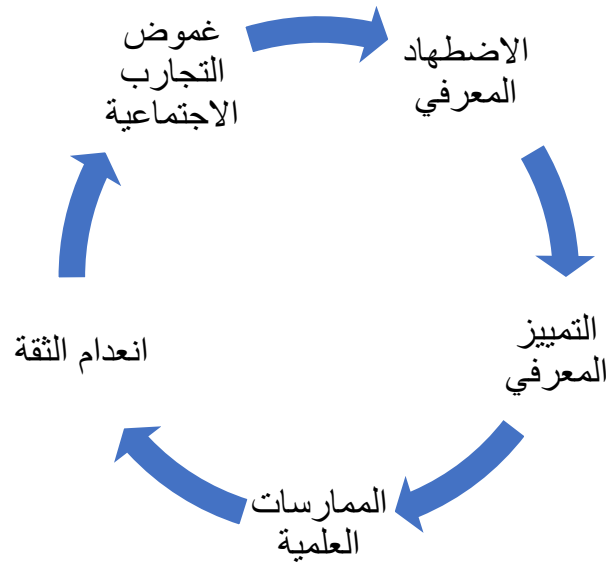
وبعد أن قامت الباحثة بعرض المقصود بالظلم المعرفي وتوضيح أنواعه المختلفة وفقاً لأبرز الفلاسفة الإبستمولوجيين، مع التركيز على عرض كل نوع مع ذكر العديد من الأمثلة التطبيقية والواقعية، لذا، رأت أنه من الضروري الانتقال إلى استكشاف الأسباب التي أدت إلى تكريس هذا النوع من الظلم. خصوصاً وأنها ترى أن الظلم المعرفي لا يحدث من فراغ، بل يرتبط بمجموعة من الأسباب التي تساهم في استمراره وتفشيه داخل المجتمع المعرفي. من ثم، كان من الضروري إلى المحور الثاني من محاور هذه الدراسة، وهو ما سوف تقوم الباحثة باستعراضه في القسم التالي.

المحور الثاني: أسباب الظلم المعرفي: تحليل فلسفي للجذور المعرفية.

في هذا المحور، سوف تقوم الباحثة بتسليط الضوء على الأسباب الرئيسة التي تساهم في تفشي الظلم المعرفي داخل المجتمع المعرفي، الأمر الذي يتطلب منها استعراض أبرز الأسباب التي أدت إلى تكريس هذا الظلم بشكل منهجي. إذ إن فهم هذه الأسباب بشكل دقيق يساعد في الكشف عن كيفية تأثيرها المتبادل، مما يعزز استمرارية الظلم المعرفي ويعممه على فئات وأفراد

المجتمع. كما ستحرص الباحثة على تدعيم هذا التحليل بالأمثلة الواقعية والتطبيقية- بقدر المستطاع- التي تسهم في توضيح كيف أن هذه الأسباب قد تشكل بيئة خصبة لتكريس الظلم المعرفي.

عند البحث عن الأسباب التي أدت إلى نشوء ظاهرة الظلم المعرفي، نلاحظ أنها ظاهرة تنسم بالتعقيد البحث، نظراً لتداخل عوامل عديدة، مثل الفلسفية والنفسية والاجتماعية والثقافية وغيرها في نشأتها. وبطبيعة الحال، يظهر هذا التداخل في العديد من جوانب الحياة الفكرية بشكل جلي. الأمر الذي يدعونا إلى استكشاف هذه الأسباب التي ساهمت في تشكيل هذه الظاهرة وانتشارها، بهدف إجراء تحليل عميق للجذور الفلسفية لهذه الظاهرة، التي باتت تنتشر في بعض الممارسات المعرفية. وفي هذا السياق، تتجلى أبرز هذه الأسباب فيما يلي:



شكل (٥) يوضح أسباب الظلم المعرفي

١- الاضطهاد المعرفي "Epistemic oppression".

يُعد الاضطهاد المعرفي من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في نشوء ظاهرة الظلم المعرفي، حيث تلاحظ الباحثة - على سبيل المثال لا الحصر- أن الفيلسوفات النسويات المهتمات بقضايا العرق والمناهضات للاستعمار قد تناولن الاضطهاد المعرفي بوصفه سبباً جوهرياً في نشوء الظلم المعرفي وانتشاره منذ وقت طويل.

ولعل ما يؤكد ذلك، هو أنه إذا نظرنا إلى الأكاديمية الأمريكية "باتريشيا هيل كولينز" (1948-...) "Patricia Hill Collins" المتخصصة في قضايا العرق، نجدها تخبرنا

قائلة: "حيثما يوجد اضطهاد/ ظلم، توجد أيضا مقاومة له". وبالمثل، حيثما يوجد ظلم معرفي، توجد أيضا مقاومة لهذا الظلم المعرفي. علاوة على ذلك، تخبرنا الناشطة فيفيان ماي " Vivian M May"، التي ركزت جل أبحاثها على قضايا "الجنس والنساء"، أن الناشطة الأمريكية "آنا جاي كوبر" "Anna J. Cooper" قد عبرت في معظم أعمالها عن الاضطهاد والعنف المعرفي الذي تتعرض له النساء السود، حيث يُجبرن على الصمت ويتم منعهن من التعبير عن أفكارهن وآرائهن المعرفية بشكل مطلق.

كما تلاحظ الباحثة، أن الناشطة الأمريكية "سوجورنر تروث" " Sojourner Truth " قد تحدثت في عام 1867 عن الظلم الذي تعرضت له بعض النساء السود على يد الرجال، حيث وصفتهم بأنهن لا يُعتبرن عارفات "Knowers" مطلقاً، بسبب عدم توازنهن المعرفي. وأخيراً، نجد عالمة والناقدة الهندية " جاياتري سبيفاك " Gayatri Chakravorty Spivak ، المتخصصة في دراسات ما بعد الاستعمار، قد ركزت العديد من أبحاثها على العنف المعرفي الذي يُمارس ضد المهمشين، مما يؤدي إلى عدم قدرتهم على التعبير عن أنفسهم أو الدفاع عن مصالحهم (Pohlhaus, 2017, p.13).

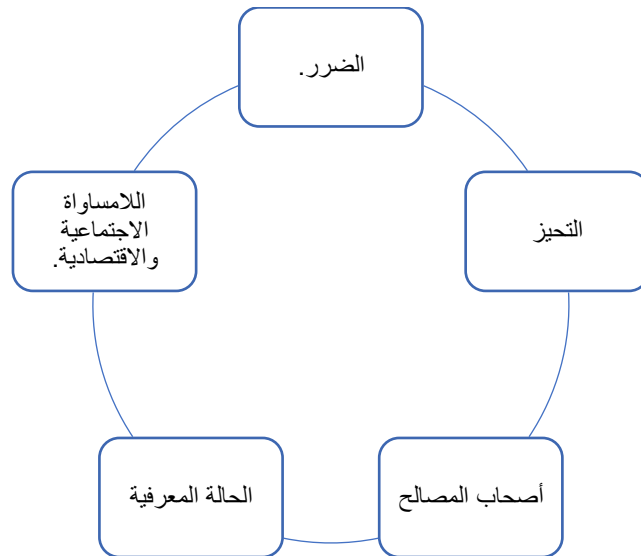
هناك ثلاث درجات للاضطهاد المعرفي، ويواجه كل مستوى منها مجموعة من التحديات التي يجب معالجتها بشكل مناسب. ويحدث الاضطهاد المعرفي من الدرجة الأولى عندما يتعرض أفراد جماعة معينة من الناس لتحيز بسبب اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تقليل مصداقية معارفهم وخبراتهم بشكل غير مبرر مقارنة ببقية الجماعات الأخرى. ونتيجة لذلك، يتم تهميش الهوية المعرفية لتلك الجماعة، بحيث تصبح معارفها وتجاربها مختلفة تماماً عن معارف وتجارب الجماعات الأخرى، على الرغم من اشتراك الجميع في نفس الموارد المعرفية. كما يُنظر إلى هذه الجماعة المهمشة على أنها أقل مصداقية من بقية الجماعات الأخرى بسبب تعرضها للتحيز المباشر، مما يصعب عليها المساهمة في إنتاج وتقديم المعرفة لبقية الأفراد على نحو فعال.

وينتج الاضطهاد المعرفي من الدرجة الثانية على مدار الزمن عن الاضطهاد المعرفي من الدرجة الأولى سالف الذكر، حيث يؤدي التوزيع غير العادل للموارد المعرفية إلى ميل الجماعة المهمشة نحو معارف وتجارب الجماعات المهيمنة معرفياً، ونتيجة لذلك، تجبر الجماعة المهمشة على الاعتماد على استخدام لغة وافتراضات الجماعة المهيمنة معرفياً، والتي لا تعكس تجاربها ومعارفها الحياتية على الإطلاق، الأمر الذي يؤدي إلى ظلم تأويلي للجماعة المهمشة من ناحية، وتعميق الإقصاء المعرفي لها من ناحية أخرى.

أما الاضطهاد المعرفي من الدرجة الثالثة فيحدث عندما تصبح الموارد المعرفية المهيمنة هي السائدة بشكل رئيس، نتيجة للإقصاء المستمر لخبرات ومعارف الجماعات المهمشة اجتماعياً-اقتصادياً ومعرفياً. بمعنى آخر، هناك أمور تخص الجماعات المهمشة لا تتضمنها الموارد المعرفية المهيمنة؛ لأن أصحاب هذه الموارد المعرفية لا يتقنون على نحو كافٍ في الأفراد وأصحاب المعارف والخبرات المهمشة، على الرغم من أنهم يعيشون تجارب ويملكون معرفة جيدة بهذه الأمور التي لا تدرجها الموارد المعرفية المهيمنة السائدة (Byskov & others, 2022, p. 628).

٢- التمييز المعرفي "Epistemic Discrimination".

يتطلب التمييز المعرفي وجود خمسة شروط رئيسة تجعلنا نعتبره ظلماً معرفياً بكل ما تحمله الكلمة من معنى



شكل (٦) يوضح شروط التمييز المعرفي

ولعل من أبرز هذه الشروط: أولاً، شرط الضرر. وينص هذا الشرط على ضرورة أن يعاني الفرد الذي يتعرض للتمييز المعرفي من مساوئ وأضرار معرفية، بالإضافة إلى معاناته من اللامساواة الاجتماعية-الاقتصادية. وهذا يعني أنه إذا لم يتسبب التمييز المعرفي في أي ضرر للفرد الذي يتعرض للتمييز المعرفي، فسوف يصعب تصنيفه كظلم معرفي.

أما الشرط الثاني فيتمثل في التحيز، حيث ينص هذا الشرط على ضرورة أن يكون التمييز المعرفي في النقاش مبنياً على مشاعر مسبقة غير عادلة تجاه المتحدث. وهذا يعني أن هذا الشرط يشير إلى أن استبعاد معارف بعض البشر يمثل ظلماً معرفياً؛ ذلك لأنه يستند إلى تحيزات نمطية تجاه مجموعة من المعارف أو تجاه أفراد بعينهم (Byskov & others, 2022, p. 619). على

سبيل المثال، افترض أن هناك صورة نمطية تحيزية تجاه المرأة، حيث يُنظر إليها على أنها عاطفية بشكل مفرط ويتم المبالغة في رد الفعل تجاهها، فأن هذه الصورة النمطية التي تم تكوينها قد تتسبب في إلحاق الأذى بالمرأة من ناحية، ومنحها مستوى أقل من المصادقية التي كانت تستحقها من ناحية أخرى. ومن ثم، قد تدفع هذه الصورة النمطية التحيزية الشخص - أي شخص كان - إلى الشك في بعض الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى عدم تصديق شهاداتهم بشكل كبير (Frost-Arnold, 2020, p.68).

وترجع " فريكر " السبب الرئيس في حدوث ظلم الشهادة إلى التحيز ضد المتحدث، حيث يسهم هذا التحيز في جعل المستمع ينظر إلى المتحدث على أنه يمتلك مكانة معرفية أقل، وهو ما يُعرف بـ " التمييز " المباشر (Fricker, 2017, p.53). بعبارة أخرى، يحدث هذا النوع من الظلم المعرفي عندما يتعرض المتحدث لتقليل مصداقية شهادته أو رأيه في قضية معينة بسبب تحيزات ثقافية أو اجتماعية أو عرقية تجاهه (Fricker, 2007, p.1). كما يتجلى الظلم المعرفي بوضوح، على سبيل المثال لا الحصر، عندما ينظر المستمعون إلى شخص ذو بشرة ملونة على أنه أقل مصداقية بسبب تحيزهم تجاه عرقه أو لونه. وفي مثل هذه الحالات، يتم التعامل مع شهادته بعدم الثقة، مما يؤدي إلى صعوبة تصديقه أو سماعه (Katz, 2021, p.24). ومع ذلك، تؤكد "فريكر" على أن هذه الصورة البسيطة لظلم الشهادة لا تمثل سوى حالة محدودة من الظاهرة الأوسع؛ إذ ترى أن الحالات الأكثر تعقيداً تشمل مواقف يُهمش فيها المتحدث بشكل غير عادل، حتى وأن لم يصل الأمر إلى حد تكذيبه تماماً (Coady, 2017, p.61).

كما يمكن أن ينشأ ظلم الشهادة نتيجة التحيز غير المقصود تجاه هوية المتحدث، خصوصاً وأن التحيز تجاه هوية المتحدث قد يكون غير مقصود في العديد من الحالات. ومع ذلك، فإن محصلة القول تتلخص في أنه، سواء كان التحيز مقصوداً أو غير مقصود، فإنه سيظل يمثل ظلماً معرفياً لا محالة (Argyriou, 2021, p.74).

والجدير بالذكر أن الظلم المعرفي لا يقتصر على التحيز ضد هوية الفرد فقط، بل يمتد ليشمل التحيز ضد هوية الأفراد أو الجماعات التي تمتلك المعرفة وتحملها. كما يؤدي هذا النوع من التحيز إلى تدمير المعرفة بطريقة عنيفة للمجتمعات، كما حدث خلال فترة الاستعمار في قارة أفريقيا. ناهيك عن ذلك، يرتبط الظلم المعرفي بمعاناة البشر وشعورهم باليأس؛ إذ تصبح المعرفة والحياة الثقافية وسبل المعيشة، بالإضافة إلى وجود الأفراد والجماعات، مهددة بالخطر بسبب الظلم المعرفي الذي يعاني منه الأفراد أو الجماعات التي تمتلك المعرفة وتحملها، أو نتيجة الظلم الهيكلي المنهج الذي يحدث من خلال الممارسات أو المؤسسات المعرفية. وهذا يتسق مع مفهوم الأذى الذي يمكن أن يتطور ويتسبب في حدوث ضرر بالغ بالآخرين في المستقبل. حيث إن الظلم الهيكلي

لا يؤدي الأفراد أو الجماعات في هذه اللحظة الراهنة فقط، بل يمتد ليطال تأثيره الأجيال القادمة أيضاً (Cumming & others, 2023, p.1971). ويتجلى هذا الأذى، على سبيل المثال، عندما يتم هيكلة بعض المناهج الدراسية في المدارس والتخصصات الأكاديمية بطرق تتجاهل، أو بالأحرى تشوه بشكل ممنهج بعض التقاليد الفكرية (Pohlhaus, 2017, p.13).

نتيجة لذلك، لم يكن الظلم المعرفي ظلماً يقع على الأفراد أو الجماعات العارفين الذين يحملون المعرفة فقط، بل هو ظلم يرتكبه الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات العارفون تجاه بعض البشر المهمشين، ويتسبب في حدوثه المؤسسات المعرفية بوصفها مؤسسة معرفية (Pohlhaus, 2017, p.14). وهذا يعني أن الضرر الذي يلحق بالأفراد أو الجماعات المهمة والمضطهدة تاريخياً ينتج عن الممارسات المؤسسية غير العادلة، بالإضافة إلى الهياكل الاجتماعية التي تسند إلى الظلم (Daukas, 2020, p.333).

ويتجلى الشرط الثالث في مفهوم أصحاب المصالح* "The Stakeholder"، حيث ينص هذا الشرط على أنه لكي يُعتبر التمييز المعرفي ضد الفرد ظلماً معرفياً غير مبرر، يجب أن يكون لهذا الفرد مصلحة مباشرة في القرارات التي تم استبعاده من التأثير عليها. بمعنى أكثر دقة، يجب أن يتأثر بشكل ملموس بنتائج تلك القرارات. وبالتالي، يهدف هذا الشرط إلى تجنب المغالاة أو المبالغة في حالات الظلم المعرفي؛ ذلك لأنه في غياب هذا الشرط، قد يدعي أي فرد يمتلك معرفة ذات صلة بالموضوع محل النقاش أنه يعاني من الظلم المعرفي، خصوصاً إذا تم استبعاده من عملية صنع القرار - سواء كانت كبيرة أو صغيرة - حتى وإن لم يكن لهذا القرار أي تأثير مباشر عليه.

يتعلق الشرط الرابع بالحالة المعرفية "Epistemic Condition"، وينص على أنه يجب أن يمتلك الفرد أو الجماعة التي تتعرض للتمييز المعرفي المعرفة المتعلقة بالقرار الذي تم استبعاده من التأثير عليه؛ إذ لا يُعتبر من العدل استبعاد الشهادات التي تتضمن معرفة ذات صلة بالقرارات المتنازع عليها. وفي حقيقة الأمر، نحن نمارس مثل هذه التمييزات المعرفية بشكل روتيني - على سبيل المثال - نميل إلى الثقة بخبرة الطيار في كيفية قيادة الطائرة بدلاً من الوثوق بالفرد المسؤول عن استقبال الركاب المسافرين وتنسيق دخولهم إلى الطائرة، مثل ضابط الحركة في المطار.

ووصولاً إلى الشرط الأخير، نجد أنه يتمثل في الظلم الاجتماعي - الاقتصادي (اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية)، وينص هذا الشرط على أنه لكي يُعتبر التمييز المعرفي، أو اللامساواة المعرفية، أو التفاوت في القوة المعرفية بين الأفراد أو الجماعات، جزءاً من الظلم المعرفي، يجب

* هم أشخاص أو مجموعة أشخاص يمتلكون استثماراً أو حصة في شيء ما، سواء كان شركة أو صناعة، ويمكنهم التأثير أو التأثير بتلك الكيانات أو الأنشطة. لمعرفة المزيد، راجع: (McGrath & others, 2017, p.48).

أن يعاني الفرد أو الجماعة من أشكال أخرى من الظلم الاجتماعي - الاقتصادي في الوقت ذاته. ويهدف هذا الشرط إلى تسليط الضوء على زيادة تأثير المجتمعات المهيمنة معرفياً على المجتمعات المهمشة؛ حيث إن هذه المجتمعات قد استفادت اجتماعياً واقتصادياً ومعرفياً من المجتمعات المهمشة بشكل كبير من ناحية، كما عملت على تعزيز قوتها المعرفية من خلال ظلمها لهذه المجتمعات المهمشة من ناحية أخرى. وبناءً على ذلك، يشير هذا الشرط إلى أن الفرد أو الجماعات يعانون من وضع اجتماعي - اقتصادي سيء للغاية، الأمر الذي أدى إلى نقص غير عادل في قدرتهم المعرفية (Byskov & others, 2022, pp. 619.620).

يشير ذلك إلى أن امتلاك الفرد أو الجماعة للمعرفة أو حرمانهم منها يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على المجتمع ككل. على سبيل المثال، يمكن أن يعطي الثراء الذي يتمتع به الفرد أو الجماعة سلطة معرفية تفوق الآخرين. وبالمثل، نجد أن الأفراد الذين ينتمون إلى المجتمعات الناطقة بلغة الأقلية قد يشعرون بعدم الثقة في التعبير عن أنفسهم عندما يتحدثون مع الأفراد الذين ينتمون إلى الأغلبية الناطقة بلغة المجتمع السائدة. وبالتالي، تسهم اللامساواة الاجتماعية - الاقتصادية في تعزيز اللامساواة المعرفية، والعكس صحيح (Byskov & others, 2022, p. 625).

٣- الممارسات العلمية.

من المعروف أن الممارسات والتطبيقات العلمية تلعب دوراً حيوياً في إنتاج ونشر المعرفة العلمية، لذلك يمكن أن تعد مصدراً رئيساً من مصادر الظلم المعرفي؛ ذلك لأنه، بالإضافة إلى بعض السلوكيات غير الأخلاقية التي قد تحدث في المجال العلمي، مثل التحيز والعنصرية أو المحاولات غير المنصفة لتبرير الفروق الجنسية أو العرقية بأدلة علمية، توجد هناك أشكال أخرى من الظلم المعرفي تتصل بالعلم على نحو دقيق. وهذا يعني، أن العلم أصبح له تأثير بالغ على مختلف جوانب الحياة المعاصرة بفضل التكنولوجيا والسياسات والقرارات التي تعتمد عليه بشكل كبير. من ثم، تجاوز تأثير العلم حدود الباحثين المشاركين في الأنشطة البحثية ليشمل جوانب عديدة من حياتنا اليومية (Katz, 2021, p. 28).

تتجلى هذه الممارسات غير العادلة في منح الأولوية للمعرفة الغربية على حساب المعرفة الماورية^١ التي تمتلكها شعوب الماوريين في نيوزيلندا، حيث تتخذ بعض القرارات السياسية التي

^١ ينظر بعض الأكاديميين إلى المعرفة الماورية (Mātauranga Māori) على أنها معرفة أصلية جديرة بالاعتبار، خصوصاً عندما تتقاطع مع العلوم الغربية أو بالأحرى الأبستمولوجيا الغربية، أو تُستخدم في سياق غربي بحت. ومع ذلك، للأسف، لا يُعترف بها كنظام معرفي مستقل بذاته، ولا تحظى بتأييد كامل. وهذا أدى إلى إغفال الكثيرين لها، وعدم اعتبارها معرفة موازية للمعرفة الغربية في المجتمع الأكاديمي الأوسع (Katz, 2021, p. 29). وقد ترتب على ذلك أن نظر بعض

تهدف إلى قمع المعرفة الماورية بشكل فعال. ولعل من أبرز هذه القرارات السياسية: حظر استخدام اللغة التي تدعم المعرفة الماورية، وتجريم ممارستها، ومنع الفرص التي تتيح للأشخاص الوصول إليها وممارستها، مما يؤدي إلى إلحاق ضرر بالغ بالمعرفة الماورية لشعوب السكان الأصليين (Katz, 2021, p.26) من ناحية، و تهمة منها من ناحية أخرى.

وتأكيداً على التقليل من شأن المعرفة الماورية وتهمة منها، يسارع البعض إلى تقديم أسباب واهية لذلك، مثل: افتقار المعرفة الماورية إلى الأساس العلمي، وعدم اعتراف المؤسسات والشعوب غير الأصلية بها، ورؤيتها على أنها مجرد منظور ثقافي محدود للعالم. ونتيجة لذلك، يحدث تحيز غير مبرر تجاه منظور ثقافي (المعرفة الغربية) على حساب الآخر (المعرفة الماورية) (Katz, 2021, p.27)، على الرغم من أن المعرفة الماورية تمتلك نظاماً معرفياً متجذراً في سياقات ثقافية واجتماعية، وتعكس العالم والوجود ككل (Katz, 2021, p.25).

٤- انعدام الثقة وتأثيره السلبي على مصداقية المتحدث.

عند التفكير في الثقة أو انعدامها، خصوصاً في سياق مصداقية المتحدث، نجد أن تركيزنا غالباً ما يتجه نحو المواقف التي يعرض فيها المتحدث رأيه أو يقول شيئاً ما، حيث يتم تداول ما يقوله بين الناس. وفي هذه الحالة، يتفاعل الجمهور مع المتحدث إما بثقة فيما يقوله أو بعدم ثقة، مما يؤثر على مصداقيته بشكل كبير.

هذا يعني أنه من الممكن تحديد جدارة المتحدث من عدمها استناداً إلى تفاعل جمهوره معه. ومن هنا، يمكننا فهم كيف يمكن جعل المتحدث يبدو غير جدير بالثقة، أو بالأحرى، أقل ثقة؛ نتيجة لتفاعلات جمهوره أو بسبب فشل هذا الجمهور في إتاحة فرص للتفاعل مع المتحدث. ووفقاً لهذا النهج، يمكن أن تنشأ حالات الظلم المعرفي من خلال الطريقة التي نرى بها المتحدث على أنه غير جدير بالثقة بشكل غير عادل، ليس فقط بسبب تفاعل جمهوره معه، بل لأننا نحدد جدارة المتحدث بناءً على كيفية نظر جمهوره إليه أيضاً. ومن الطبيعي أنه عندما ينظر الجمهور إلى المتحدث على أنه غير جدير بالثقة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى فقدان ثقته في نفسه، الأمر الذي يجعله يتراجع عن محاولة الوصول إلى مصدر المعلومات التي يقدمها لهم، كما سوف يؤثر ذلك على قدرته على التعبير عن أفكاره وآرائه بشكل فعال (Hawley, 2017, pp, 73.74).

الأبستمولوجيين إلى الأبستمولوجيا الغربية باعتبارها المفتاح الرئيس للثقافة الغربية، ولتحقيق العيش والتنمية الشاملة للأمة الغربية من ناحية، في حين تم تجاهل المعرفة الماورية تماماً عند مقارنتها بالأبستمولوجيا الغربية من ناحية أخرى (Katz, 2021, p.41).

وعلى الرغم من ذلك، رأت "فريكر" أنه على الرغم من تعرض الأفراد أو الجماعات في بعض الأحيان للتشكيك في شهاداتهم عند حديثهم عن قضية معينة، إلا أن هذه الحالة لا يمكن اعتبارها من حالات الظلم المعرفي؛ نظراً لأنها تحدث بشكل عارض. على سبيل المثال- قد يحدث عدم تصديق شخص ما بشكل غير عادل معرفياً بسبب خطأ أو قصور معرفي من المستمع الذي قد يخلط بين المتحدث وشخص آخر أقل إطلاعاً. وفي هذه الحالة، لا يمكن اعتبار ذلك ظلماً معرفياً طالما أن التشكيك في مصداقية المتحدث يحدث على نحو عارض ولا يتسبب في ضرر دائم له. وفي المقابل، يصبح الظلم المعرفي ظلماً حقيقياً عندما يحدث التشكيك في مصداقية المتحدث باستمرار وبشكل ممنهج من ناحية، وعندما يكون هذا التشكيك ناتجاً عن تحيزات مرتبطة بهوية المتحدث من ناحية أخرى؛ إذ يمكن لهذه التحيزات أن تتعقب المتحدث عبر مختلف جوانب حياته الاجتماعية، الاقتصادية، التعليمية، المهنية، الجنسية، القانونية، السياسية، والدينية، مما يجعلها تؤثر في مصداقية بشكل مستمر (Katz, 2021, p.24).

وتأكيداً على ذلك، يضرب "ميدينا" مثلاً يظهر فيه أن الأفراد قد يحملون وجهات نظر شخصية ومواقف متحيزة تجاه جماعة معينة أو تجاه المنظمات أو الأصوات التي تعبر عن هذه الجماعات. ولكنهم قد لا يتصرفون بشكل تحيزي تجاه جميع الأفراد في هذه الجماعات أو حتى غالبية أفرادها. على سبيل المثال، قد يكون لدى صاحب العمل مواقف معرفية عادلة تجاه عماله. وبالتالي، قد لا تكون لديه أي ثقة في مطالبهم وما يعانون منه. ومع ذلك، قد يحمل صاحب العمل آراء تحيزية تجاه عماله كجماعة، معتقداً أنهم عندما يتحدثون أو يتصرفون كجماعة يكونون غير صادقين أو مخادعين، وأن مطالبهم الجماعية غير موثوقة تماماً، إلا أنه في ذات الوقت لا يخل ببقته في أفراد بعينهم ممن ينتمون إلى هذه الجماعة. وقد لا يثق الشخص في نقابة العمال وممثلي الجماعة، ولكنه لا يظهر أي نوع من عدم الثقة عند التعامل مع العمال الأفراد على الإطلاق (Medina, 2020, pp.58,59).

وبالتالي، في ظل ظروف الظلم المعرفي، يرتبط الظلم بانعدام الثقة أو الثقة غير العادلة في أفراد بعينهم أو في جماعات معينة، حيث يسيران جنباً إلى جنب بسبب التحامل والتحيزات المرتبطة بهوية هؤلاء الأفراد أو الجماعات. وتأكيداً على صحة هذا القول، يشير "ميدينا" إلى أن "فريكر" نفسها قد رأت أنه من الممكن أن يُساء إلى أفراد أو جماعات معرفياً، كما يحدث عندما لا يتم الاستماع إلى شخص ما بشكل عادل، أو عندما يُفسر حديثه بشكل غير صحيح معرفياً، أو يُشار إليه بشكل مهين، كما يحدث في حالات التمر، سواء كان بسبب إعاقته أو ميوله الجنسية أو لونه وعرقه... إلخ (Medina, 2020, p.58).

٥- الغموض الكامن في فهم وتفسير التجارب الاجتماعية.

يمكن أن يحدث الظلم المعرفي عندما تنشأ فجوة في فهم أو تفسير بعض المفاهيم المعرفية بين الأفراد باعتبارها موارد معرفية، مما يضع هؤلاء الأفراد في موقف غير عادل، خاصة فيما يتعلق بمقدرتهم على فهم أو تفسير تجاربهم الاجتماعية أو التعبير عن معارفهم للآخرين. على سبيل المثال، قبل أن يصبح مصطلح "الإساءة الدقيقة"^٧ (Micro-Aggression) شائعاً، كان من الصعب على الأفراد الذين يتعرضون لهذا النوع من الإساءة التعبير عن تجاربهم للأشخاص الذين لم يواجهوا مثل هذه التجارب. ناهيك عن ذلك، كان من الصعب فهم الطبيعة المنهجية لهذا السلوك العدواني. وبالتالي، في حالة عدم القدرة على تفسير أو صعوبة فهم مصطلح "الإساءة الدقيقة" كمورد معرفي، سيجد بعض الأفراد صعوبة بالغة في فهم تجاربهم الاجتماعية بشكل كافٍ، مما يجعلهم في وضع معرفي ظالم تماماً. وفي هذه الحالات، سوف يواجه الأفراد تمييزاً ظالماً يتعلق بقدرتهم على المعرفة: سواء في مقدرتهم على فهم تجاربهم الاجتماعية أو في قدرتهم على التواصل الفعال مع الآخرين. وتوصيل ما يعرفونه عن هذا المصطلح وغيره بشكل صحيح (Katz, 2021, p.24).

وقد أشارت "فريكر" إلى أن هذا النوع من الظلم المعرفي يتجلى بشكل واضح عند الحديث عن الظلم التأويلي أو التفسيرية، الذي تم ذكره سابقاً، حيث ترى "فريكر" أن الظلم التفسيرية أو التأويلي يرتبط أساساً بنقص في الأدوات أو المفاهيم التفسيرية التي تمكن الشخص من فهم تجاربه بشكل صحيح، وهذا الأمر يجعله يواجه صعوبة بالغة عندما يحاول تفسير أو التعبير عن تجاربه الاجتماعية بطريقة يمكن أن يفهمها المجتمع الذي ينتمي إليه. (Fricker, 2007, p.1). الأمر الذي جعله يشعر بعدم المساواة في الفرص التفسيرية أو التأويلية المتاحة له عند شروعه في تفسير تجاربه الاجتماعية، أو بالأحرى شعوره بالتهميش التفسيرية أو التأويلية الذي يمارس عليه عند محاولته تفسير بعض التجارب والخبرات الاجتماعية الحياتية في كثير من الأحيان (Fricker, 2017, p.53).

وبعد أن استعرضت الباحثة أبرز الأسباب التي أسهمت في نشوء الظلم المعرفي، تبين لها وجود العديد من الآثار السلبية الناتجة عن هذا الظلم، والتي تؤثر - بشكل بالغ - على الأفراد

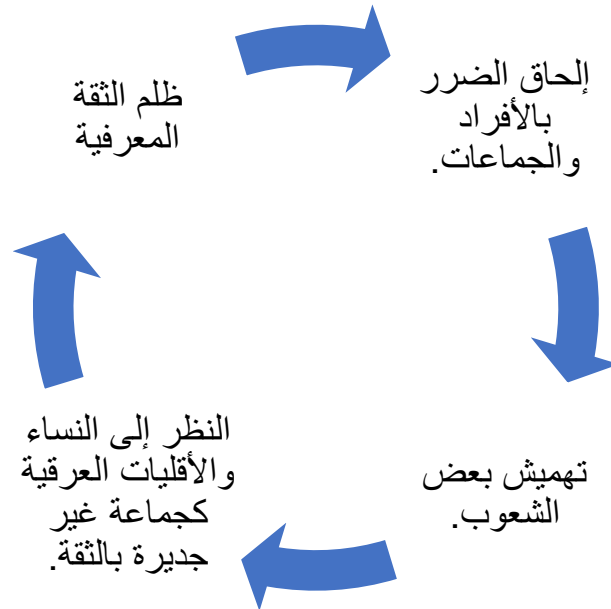
^٧ هي الإهانات اللفظية أو السلوكية التي قد تحدث بشكل يومي، سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة، وتتمثل في إيذاء أو استهزاء غير مرئي غالباً تجاه الأفراد الذين لا يتوافقون مع المعايير الاجتماعية التقليدية السائدة، مثل الأقليات العرقية أو الاجتماعية. وغالباً ما يكون مرتكبو هذه الإهانات غير مدركين لتأثير تصرفاتهم أو كلماتهم على الآخرين. فقد يوجهون الإهانات استناداً إلى العرق أو الجنس، ويعتقدون أنها أمور عادية، بينما في الواقع، قد تُسهم هذه التصرفات في تكريس التحيز وإهانة الآخرين. لمزيد من المعلومات، راجع: (Johnson & others, 2019, p.1).

والمجتمعات على حد سواء. علاوة على ذلك، اكتشفت الباحثة أن الظلم المعرفي قد ساهم في زيادة الانقسامات المجتمعية وتعميق الهوة بين مختلف الفئات داخل المجتمع الواحد. بناءً على ذلك، يتعين على الباحثة الانتقال إلى عرض هذه الآثار المترتبة على الظلم المعرفي، مدعومةً بالأمثلة الواقعية والتطبيقية قدر الإمكان، وهو ما ستقوم الباحثة بمناقشته بشكل مفصل في المحور التالي من محاور هذه الدراسة.

المحور الثالث: الظلم المعرفي: تأثيره على الوعي والحقيقة.

تستنتج الباحثة مما تم عرضه سابقاً أن الظلم المعرفي يشكل تهديداً حقيقياً للمجتمع ككل، ويعد أحد العوامل المؤثرة في تدهور العدالة والمساواة بين الأفراد. لذا، يجب على الباحثة الغوص في أعماق أبرز الأضرار التي يسببها هذا النوع من الظلم وأنواعه المختلفة سالف الذكر، بهدف فهم تأثيره السلبي على الأفراد والمجتمعات ومعرفة التحديات التي يخلقها. كما ينبغي أن تركز الباحثة على كيفية إسهام الظلم المعرفي في تعزيز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، ودوره في تقوية الأنماط الفكرية التحيزية الضارة والتصورات المغلوطة.

وبالنسبة للأضرار التي يسببها الظلم المعرفي،



شكل (٧) يوضح أضرار الظلم المعرفي

نجد أن الضرر الأول يتمثل في إلحاق ضرر بالغ بالأفراد أو الجماعات الاجتماعية بأكملها. ومع مرور الوقت، يمكن أن يمتد هذا الضرر ليؤثر في نظام المعرفة في المجتمع ذاته، مما يمنع تطوره المعرفي. ناهيك عن ذلك، يعزز الظلم المعرفي التحيزات الثقافية وضيق الأفق داخل المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف بعض المعتقدات وجعلها أقل موضوعية مما ينبغي أن تكون عليه. ويظهر هذا النوع من الضرر بشكل خاص في العلم. وقد يظهر الضرر الناتج عن الظلم المعرفي على أنه ضرر كمي، حيث يقلل من حجم المعتقدات العامة المشتركة داخل المجتمع. كما أن الأضرار الناجمة عن الظلم المعرفي تتجسد في تعزيز الإقصاء الاجتماعي واللامساواة في السلطة المعرفية، وعرقلة الموضوعية المعرفية في العلم، بالإضافة إلى تقويض النزاهة المعرفية وإمكانات المجتمع المعرفي بأكمله (Daukas, 2020, p.331).

أما الضرر الثاني فيتمثل في أن الظلم المعرفي يؤدي إلى تهميش بعض الشعوب، وعلى سبيل المثال لا الحصر، الشعوب الأصلية التي تتبنى المعرفة الماورية التي سبق أن تحدثنا عنها سابقاً، حيث تتعرض هذه الشعوب لتمييز ممنهج واستبعاد من التمتع بأي سلطة سياسية واقتصادية، مما يجعلها شعوباً أكثر فقراً وأقل تعليماً، وأشد تهميشاً. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتم تهجير هذه الشعوب بسبب الحروب والكوارث البيئية، كما يتم استهداف النساء في هذه الشعوب الأصلية من خلال اغتصابهن وإذلالهن وإذلالاً جنسياً بهدف إحباط معنوياتهن. كما يتم حرمان هذه الشعوب من أراضيها التي ورثتها عن أجدادها، بالإضافة إلى حرمانها من الموارد الأساسية التي تساعد على البقاء على قيد الحياة، سواء كانت موارد مادية أو ثقافية، لدرجة أن هذه الشعوب تُحرم من حقها في الحياة بشكل عام (Byskov & others, 2022, p.626).

والحق يُقال، إن عدم تمثيل معارف هذه الشعوب الأصلية يُعد أمراً خاطئاً في حد ذاته، كما أن تجاهل هذه المعارف وعدم الاعتراف بها يُمثل انتهاكاً صارخاً لمعارفها وخبراتها وقيمتها ومصالحتها، بغض النظر عما إذا كانت معارفها مفيدة أو ضارة. فضلاً عن ذلك، فإن انتهاك هذه الأمور وغيرها المتعلقة بالشعوب الأصلية سيؤدي حتماً إلى توزيع غير عادل للموارد والخدمات، وغيرها من الفرص الأخرى. لذا ينبغي العمل على تحقيق المساواة بين هذه الشعوب وغيرها من حيث المطالب والمصالح والقيم والمعارف، من أجل بناء مجتمع معرفي عادل (Byskov & others, 2022, p.621).

ويتمثل الضرر الثالث والأخطر على المجتمع ككل في أن المجتمعات التي تسود فيها العنصرية أو التمييز العنصري غالباً ما تُصور النساء والأقليات العرقية على أنهم غير جديرين بالثقة، حيث يُنظر إليهم على أنهم غير أكفاء أو مخادعون أو غير صادقين. وما يثير الدهشة هو أن الذين ينتهجون التمييز العنصري عادة ما يعتبرون المعلومات التي يقدمها هؤلاء الأفراد غير موثوقة، بينما يرى آخرون أن النساء والأقليات العرقية يمتلكن معلومات موثوقة وموثقة. وللأسف، تستمر هذه الصور النمطية في الظهور والانتشار، مما يؤدي بدوره إلى تهميش هؤلاء الأفراد، ولا سيما في الممارسات المتعلقة بالشهادة، بناءً على التمييز العنصري الذي يُمارس ضدهم (Medina, 2020, p. 54).

وبدل ذلك على أنه لا يُطلب من هؤلاء الأفراد المشاركة في موضوعات معرفية معينة، أو قد لا تُمنح مساهماتهم المعرفية المصادقية التي يستحقونها، أو قد لا يفهمون بشكل صحيح من قبل الآخرين. كما يساء معاملتهم معرفياً من خلال افتقار الثقة بهم إلى حد كبير، مما يؤدي إلى شعور الآخرين بالاستياء تجاه هؤلاء الأفراد (Medina, 2020, pp. 52-53).

إلى جانب ذلك، كثيراً ما يؤدي الظلم المعرفي إلى أن بعض الأفراد يظنون أن الثقة لا تستحق الاهتمام ويشوبها الشك المعرفي "Epistemically Suspect"، خصوصاً عندما لا يتقنون في الأدلة المتاحة التي يقدمها الآخرون لهم. وفي هذا السياق، توجد طريقتان قد يتجاهل فيهما هؤلاء الأفراد الأدلة، خصوصاً عندما يتقنون في شخص أو شيء ما. تتمثل الطريقة الأولى في أنهم قد يقللون من أهمية الأدلة المتاحة لهم، على سبيل المثال، من خلال اعتبار شخص موثوق فيه غير جدير بالثقة، دون النظر إلى الأدلة السلبية التي قد تكون متاحة أمامهم. أما الطريقة الثانية، فتتمثل في فشلهم في اتخاذ خطوات جدية لجمع أدلة إضافية تساعد في تحديد ما إذا كان الشخص الموثوق فيه يستحق الثقة أم لا. وهذا يجعلهم يتقنون في شخص ما دون وجود دليل واضح على هذه الثقة (Frost-Arnold, 2020, pp. 65-66).

وهناك العديد من الحالات أو بالأحرى الأمثلة، التي تعبر عن الطريقة الأولى، والتي يمكننا تسميتها بطريقة "تقليل الاهتمام بالأدلة"، ويمكن أن نأخذ مثالاً على ذلك في حالة افتراضنا أنني أثق في صديقتي "تينا" Tina، ولكن هناك شخص آخر أخبرني أن "تينا" لصّة، وأنها سرقت نقوداً من أصدقائها من قبل. وعلى الرغم من سماعي الدليل بأن "تينا" قد سرقت أموالاً من أصدقائها،

إلا أنني ما زلت أثق بها، ولا أصدق أنها لصّة على الإطلاق. وعندما تخبرني "تينا" بأنها "برئية مما نسب إليها من قبل الآخرين، أجيبها قائلة: "لا تقلقي يا "تينا"، أنا أثق بك، وأعلم أنك لست كذلك". وبما أنني أثق في "تينا"، فإنني لا أغير أياً من سلوكياتي تجاهها رغم وجود دليل ضدها يدعم اتّهامها بالسرقة، وأظل أترك محفظتي أمامها عندما تزورني في شقتي. وللأسف، تظل هذه السيناريوهات، وغيرها، شائعة في علاقاتنا مع أصدقائنا ومن نحبههم (Frost-Arnold, 2020, p. 66).

ونلاحظ من المثال السابق أن هناك تجاهلاً واضحاً للأدلة، وهو ما قد يسبب ضرراً معرفياً للآخرين، إما من خلال النتائج المترتبة على المعتقدات المرتبطة بثقتنا فيمن نحب، أو من خلال نقلنا للمعتقدات التي قد تكون زائفة إلى الآخرين. كما قد تطور معتقدات سهلة التصديق بشأن من نحبه دون أن نولي أي اهتمام بالتحقيق لهذه المعتقدات. وبالتالي، نضعف شخصياتنا وشخصية الآخرين الذين نشجعهم على قبول هذه المعتقدات من خلال ما نقدمه من أمثلة. ومن المقلق معرفياً أن نحافظ على الثقة فيمن نحبههم رغم وجود أدلة تؤكد عدم الوثوق بهم (Frost-Arnold, 2020, p. 66).

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أيضاً أن هناك العديد من الحالات أو الأمثلة التي تعبر عن الطريقة الثانية، والتي يمكن تسميتها بطريقة "عدم الاهتمام بجمع أدلة إضافية". وتتمثل هذه الطريقة في أن الذين يتقنون بالآخرين يعتمدون على التخلي عن جمع الأدلة التي تدعم مصداقية ودرجة الثقة فيهم تماماً. وبناءً على ذلك، فإن ثقتهم في الآخرين تتضمن قبولهم الثقة فيهم من ناحية، وعدم تفكيرهم في انتهاك هذه الثقة مطلقاً من ناحية أخرى. فضلاً عن أنهم يلجؤون - في بعض الأحيان - إلى البحث عن طرق تُسهّم في تقليل المخاطر التي قد تؤثر سلباً على ثقتهم في الآخرين، مع الامتناع عن فحص نوايا الآخرين؛ نظراً لثقتهم الكبيرة فيهم. ولعل ما يؤكد هذه الفكرة هي الفيلسوفة النيوزيلندية "آنيت باير" (Annette Baier) (1929-2012)، التي ترى أن التحقق المفرط من الشخص الموثوق به يعد بمثابة اضطراب وقلق لدى من يقوم بهذا التحقق في الحقيقة (Frost-Arnold, 2020, p. 67).

وبالتالي، نجدهم يضعون ثقتهم في غير موضعها، خاصة في هؤلاء الأفراد الذين يحبونهم، مما يؤدي إلى نتائج معرفية أكثر ضرراً، على سبيل المثال، تصديقهم في موضوع ما يقصونه

عليهم بشكل مفرط، وإجبارهم على التعاون المعرفي أو مطالبتهم بمطالب معرفية لا تتسم بالعدالة مطلقاً. وكل هذه الأمور، وغيرها، تؤدي حتماً إلى اختلالات معرفية " Epistemic Dysfunctions" بين الأفراد والمجتمعات، وكذلك إلى الظلم المعرفي ذاته (Medina, 2020, p. 53).

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل يتسبب الظلم المعرفي في تعميق فقدان الثقة، ويعمل على استدامة الأنماط غير الفعالة من الثقة وفقدانها، حيث يؤثر الظلم المعرفي على ثقة الأفراد، ولا سيما في تعاملاتهم وتفاعلاتهم المعرفية. كما ينعكس ذلك على ثقة الأشخاص بأنفسهم، الأمر الذي يؤدي بدوره - في كثير من الأحيان - إلى شعور الأفراد المهمشين بالضعف أو القصور في تقدير الذات. كما يعزز الظلم المعرفي شعور بعض الأشخاص المميزين الذين يحصلون على كل المزايا المعرفية بثقة مفرطة في أنفسهم. علاوة على ذلك، يؤثر هذا الظلم في ثقة الأفراد في المجتمعات والمؤسسات التي يتفاعلون معها تأثيراً سلبياً عميقاً (Medina, 2020, p. 58).

ويتضح ذلك بشكل جلي من خلال التركيز على أمرين مهمين. يتمثل الأمر الأول في شعور الفرد بعدم الثقة بشكل غير عادل من قبل الجماعات التي يعتبرها جزءاً أصيلاً من هويته، مثل مجتمعه الخاص، أو مدينته، أو بلده، أو من قبل المؤسسات التي يرتبط بها على نحو وثيق الصلة، والتي من المفترض أن تخدمه وتحميه، مثل الحكومة أو الشرطة... الخ. حيث تتراجع العلاقة الاجتماعية بين الفرد وهذه المؤسسات، ويشعر الفرد بالخذلان من قبل الناس والمجتمعات والمؤسسات التي كان يظن أنها تحمل ولاءً ومسؤولية متبادلة. كما أن تدهور العلاقة بين الفرد والجماعات والمؤسسات سوف يؤدي إلى ضرر بالغ في مكانته ووضع المعرفي، مما يجعله يشعر بالاستبعاد المعرفي لدرجة تجعله يشعر بالضيق، وكأنه موجود دون شركاء معرفيين أو مجتمع أو دعم مؤسسي. وفي مثل هذه الحالات سوف يشعر بالعزلة الاجتماعية التي تؤدي إلى شعوره بعدم الانتماء إلى المجتمع الذي يعيش فيه (Medina, 2020, p. 61).

يُفهم من ذلك أن فقدان ثقة الفرد بنفسه قد يحدث نتيجة لخيانة تأتي من جماعة من الأفراد أو من بعض المؤسسات التي تربطه بها علاقات قوية. ويتضح هذا بشكل جلي عندما نستحضر قصة "روبنسون" سالف الذكر، حيث نلاحظ أن هذه القصة تجسد الوضع الذي نتحدث عنه الآن تماماً؛ ذلك لأن المدقق في هذه القصة يلاحظ أن "روبنسون" ينظر إليه على أنه ليس محل ثقة من

جانب المدعي العام وأعضاء هيئة المحلفين والقاضي. وكان من المفترض أن يخدمه ويحميه النظام القضائي والجنائي، ولكن للأسف، خذله النظام بأكمله وأساء معاملته إلى حد ما. وهنا يتضح أنه إذا شعر الفرد بعدم الثقة من جانب جماعة من الأفراد أو المجتمع الذي يعتبره جزءاً من هويته، أو من جانب بلده أو دولته، فإنه من الممكن أن يقدم - حتماً - على قطع علاقته بتلك الجماعات أو المؤسسات أو الدولة بأكملها، بل قد يتوقف عن اعتبار تلك الجماعة جزءاً من هويته تماماً (Medina,2020,p.60).

أما الأمر الثاني فيتمثل في عدم ثقة الفرد في المؤسسات. وبالطبع، يختلف عدم ثقته في العلاقات المؤسسية - اختلافاً عظيماً - عن عدم ثقته في علاقاته الشخصية والجماعية مع ممثلي المؤسسات ذاتها التي لا يثق فيها. بمعنى آخر، فإن عدم ثقته في المؤسسات يعد أمراً مستقلاً عن عدم الثقة التي يعزوها للأفراد الذين يتحدثون عن المؤسسة باعتبارهم ممثلين لها. على سبيل المثال، قد يشعر الفرد في بعض الحالات بعدم الثقة في مؤسسة "الشرطة" كمؤسسة، ولكنه يثق في ضباط الشرطة (الأفراد). أو ربما يكون لدى الفرد ثقة في مؤسسة الشرطة كمؤسسة، ولكنه لا يثق في ضباط الشرطة (الأفراد). وبالطبع، فإن هذا النوع من عدم الثقة قد يكون عادلاً أو غير عادل، استناداً إلى ما إذا كان يمكن تبريره أم لا، وذلك بناءً على التاريخ المتعلق بمعاملة الشرطة له. وهناك مثال آخر مشابه للمثال السابق، يتعلق بـ "الهيئة الحكومية، وتحديدًا هيئة أمن الحدود والهجرة، حيث ينظر الفرد إلى سياساتها ومواقفها على أنها سياسة متحيزة، ويشعر بعدم الثقة فيها باعتبارها مؤسسة عنصرية ومعادية للأجانب. ومع ذلك، قد لا ينظر هذا الفرد - بالضرورة - إلى ضباط مؤسسة الهجرة وأمن الحدود على أنهم عنصريون أو معادون للأجانب، وبالتالي قد يرى ضرورة الوثوق بهم. وبالطبع، في هذه الحالة، يواجه هذا الفرد عقبات إبستمولوجية عويصة، ولا سيما عند الإجابة عن استبيان الهجرة؛ إذ لا يثق في كيفية استخدام المعلومات التي سوف يقدمها في استبيان الهجرة من قبل الجهات المعنية، حتى لو كان يثق في ضابط الهجرة بعينه ويتعامل معه وجهاً لوجه (Medina,2020,pp,59.60).

ويتمثل الضرر الأخير الذي يحدثه الظلم المعرفي في أنه قد يتسبب في ظلم الثقة المعرفية نفسها. وقد عبرت "جراسويك" عن هذا الضرر المعرفي، حيث رأت أن ظلم الثقة يحدث عندما يكون لدى الناس أسباب تجعلهم لا يتقنون في الخبراء أو العلماء أو غيرهم، بسبب ما يلاحظونه ويختبرونه من تجارب سابقة مع هؤلاء الخبراء أو العلماء. لتأكيد ذلك، تضرب "جراسويك" مثلاً واقعياً، حيث تشير إلى أن الأمثلة التي تدعم ظلم الثقة المعرفية تتمثل في قيام بعض الخبراء بإساءة

استخدام الأبحاث العلمية، مثل البحث الذي أجراه الخبراء عن مرض "الزهري"^٨ في "توسكيجي"، حيث تسبب هذا البحث في جعل الأمريكيين الأفارقة يفقدون الثقة في الباحثين والأطباء على حد سواء. وبالتالي، لم يستفد الأمريكيون الأفارقة من المعلومات التي قدموها هؤلاء الباحثين والأطباء لهم (Irzik & Others, forthcoming, p. 7).

ووصولاً إلى الأضرار التي تحدثها الأنواع المختلفة من الظلم المعرفي ، فنجد أن ظلم الشهادة يتسبب في الإطاحة بقدرة الفرد على تقديم شهادته كمصدر موثوق فيه، وهو ما يعد ظلماً معرفياً من منظور معرفي إلى حد كبير. والجدير بالذكر أن هذه الإطاحة بالمصادقية لا تتم فقط أمام المجتمع ، بل تحدث من خلال آليات عملية منظمة تؤدي بدورها إلى تفويض مصادقية الفرد في ذاته أيضاً، وهذا ما يمكن تسميته بـ"قتل المعرفة" أو إبادة المعرفة التي أشرنا إليها من ذي قبل، وهي ظاهرة تضر بقدرة الفرد المعرفية وتجعله يشك في قدراته بوصفه عارفاً، وتمنعه أو تعوقه عن تقديم المعرفة للمجتمع ككل. وبذلك، تؤثر هذه الظاهرة سلباً على المجتمع معرفياً بشكل عام. على سبيل المثال، عندما يقوم الأشخاص ذوو البشرة الملونة بالانتفاض ضد وحشية بعض رجال الشرطة دون وجود أدلة مرئية، فإنهم غالباً ما يفتقرون إلى رأس المال الاجتماعي اللازم لكي يصدقهم الآخرون، ولا سيما عندما يؤكدون على تفاعلاتهم ضد هذه الوحشية. وبالطبع، فإن هذا لا يتسبب في ظلم شخص لآخر فقط، بل يتسبب أيضاً في عدم قدرة الشخص على تطوير ذاته لدرجة أنه يصبح غير قادر على أن يكون ذاته الحقيقية. ومع مرور الزمن، يتسبب هذا في خلق فهم جماعي بين الأفراد يتضمن، على سبيل المثال، القول بأن مصادقية جماعة ليست مثل مصادقية الجماعات الأخرى من البشر (Patin & others, 2020, p. 4). وقريب من هذا المثال هو ما ذكرته الفيلسوفة "نانسي ف. داوكس" "Nancy V. Daukas"، حيث ترى أن امرأة غانية قد تقدمت بطلب لقاضي أمريكي للحصول على اللجوء السياسي، إلا أن القاضي رفض طلبها مع أنه كان طلباً مشروعاً قانونياً؛ وذلك لأن المرأة قد تسببت في إلحاق ظلم شهادة بالقاضي (وربما ظلم تفسيري أو تأويلي). كما لاحظ القاضي أنها كانت مرتبكة، وكان حديثها يفتقر إلى العقلانية، الأمر الذي جعله يرفض تصديق شهادتها تماماً ويقضي برفض طلبها المتعلق باللجوء السياسي (Daukas, 2020, p. 332).

^٨ تعد دراسة توسكيجي التي أجريت على مرضى الزهري من الأمريكيين الأفارقة من أطول التجارب غير العلاجية في تاريخ الطب، حيث تم متابعة المشاركين دون إعطائهم العلاج المناسب رغم توافره. وتشبه هذه الدراسة برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) في ذلك الوقت، حيث استخدم الباحثون استراتيجيات لتجنيد المشاركين والحفاظ عليهم دون تقديم العلاج الفعّال لهم. وقد أسهمت هذه التجربة في تعزيز استياء وانعدام الثقة لدى الأمريكيين الأفارقة في النظام الصحي، إلى درجة أنهم اعتقدوا بوجود مؤامرة مستمرة ضدهم من قبل الحكومات، معتبرين أن هذه الحكومات تشجع على عدم علاجهم وتساهم في تفشي مرض نقص المناعة بينهم. حتى أنهم وصفوا الإيدز بأنه سلاح بيولوجي يستخدم ضدهم في ما يشبه حرباً عرقية. لمعرفة المزيد، راجع: (Thomas, & others, 1991, p. 1498).

وعلى أية حال، ترى "فريكر" أن كلا من ظلم الشهادة والامتناع عن تقديم الشهادة يشكلان ضرراً معرفياً وأخلاقياً، فهذه الصور من الظلم المعرفي لا تظهر فقط عدم احترام الأفراد العارفين في أحد جوانب حياتهم الإنسانية، مثل قدرتهم على المعرفة، بل تؤدي أيضاً إلى تقويض ثقتهم في أنفسهم وفي قدرتهم على تشكيل معتقدات صحيحة في مجتمع تسوده الثقة المتبادلة. ومن ثم، يساهم الظلم المعرفي في حرمان المجتمع من المعرفة التي يسعى الأفراد العارفون لمشاركتها (Frost-Arnold, 2020, p.68). أيضاً عندما يمتنع المتحدث عن تقديم شهادته، فإنه يُكبت شهادته الخاصة، أي يقرر عدم التحدث إلى جمهوره، خصوصاً عندما يُظهر جمهوره عدم كفاءة شهادته، كما يحدث ذلك عندما يتعامل جمهوره مع شهادته على أنها شهادة تفتقر إلى الأمان وتتصف بالمجازفة بسبب جهلهم أو خبثهم (Hawley, 2017, p.74).

ويطلق بعض الإستمولوجيين على هذه الظاهرة مصطلح "تقليص الشهادة أو حجبها" "Testimonial Smothering"؛ خوفاً من أن يفهم المتحدث بشكل خاطئ. من ثم، يقرر المتحدث الالتزام بالصمت، خصوصاً عندما يدرك جيداً عدم رغبة جمهوره في تقدير ما يمكن أن يقوله لهم. كما يعتقد المتحدث أن النضال مع جمهوره الذي لا يهتم بالاستماع إليه لا يستحق أن يبذل قصاري جهده في إفشاء شهادته لهم (Hawley, 2017, p.73).

وبالتالي، نواجه نحن البشر المهتمين بتقييم هذا الوضع معضلة في غاية الصعوبة تتمثل في: هل عندما يُكبت المتحدث شهادته، يُخفي جدارة ثقته فقط، أم أنه يصبح أقل جدارة بالفعل؛ نظراً لفشله في الإدلاء بشهادته؟ وعند محاولتنا الإجابة على هذا السؤال، نجد أنفسنا مضطرين للاختيار بين صورة المتحدث البطل الذي يساء فهمه بشكل ظالم من قبل جمهوره، وصورة الظلم المنتشر لدرجة أنه يقويض سمات المتحدث الشخصية. وللأسف، لم يتضح بعد أي من هذه المناهج النظرية ستكون أكثر فعالية في النضال العملي تجاه الظلم، كما أنه ليس من الواضح أيضاً أي من المناهج النظرية أكثر احتراماً لتجارب وخبرات أولئك الذين يعانون أكثر من الظلم (Hawley, 2017, p.74).

يفهم من ذلك أن عدم تصديقنا لشهادة المتحدث أو الكاتب سوف يترتب عليه عواقب وتداعيات خطيرة على المجتمع بشكل عام، وخصوصاً من الناحية المعرفية. والأخطر من ذلك، أن استمرارنا في عدم تصديق هذه الشهادات سوف يكون له عواقب وخيمة على الثقافة. ويدل ذلك على أن أكثر أشكال ظلم الشهادة حدة وخطورة هو الظلم الذي يحدث بشكل مستمر ومنظم تجاه الأفراد الحاملين للمعرفة. كما يدل على أن تراكم هذا النوع من الظلم قد يؤدي إلى قتل المعرفة كما أسلفنا سابقاً (Patin & others, 2020, p.4). ويدل ذلك على أن ظلم الشهادة يساهم في حرمان الفرد، الذي ينقل الأفكار للآخرين، من التفاعل المعرفي مع العالم بطريقة تمكنه من

تطوير ذاته أو توسيع آفاقه الفكرية. وبالطبع، يؤدي هذا الحرمان إلى منعه من اكتساب المعرفة التي تسهم في ازدهاره الشخصي ودعم ازدهار وتطور الآخرين أيضاً (Sullivan, 2017, p.210). أيضاً، نجد أن ظلم التفسيرية أو الظلم التأويلي يتسبب في تقييد أو إعاقة قدرة المتحدث على تجسيد تجاربه الاجتماعية بطريقة غير عادلة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إعاقة عن تقديم معانٍ تجسد تجاربه الاجتماعية بشكل صحيح. أو بعبارة أخرى، كما تشير "فريكر"، يتسبب الظلم التفسيرية أو التأويلي في وجود فجوة في المصادر أو الموارد التفسيرية أو التأويلية المتاحة للمجتمع، مما يضع المتحدث في موقف غير عادل حيث لا يستطيع تفسير تجاربه الاجتماعية بشكل صحيح معرفياً (Medina, 2020, p.55).

ويشير هذا إلى أن الظلم التفسيرية أو التأويلي يفضي إلى نوع من القصور اللغوي الذي يضع المتحدث في مأزق شديد للغاية، لدرجة أنه لا يستطيع أن يترجم ما حدث له أو يشرح تجاربه الاجتماعية وخبراته الحياتية بشكل دقيق. كما أن صعوبة تفسير تجاربه الاجتماعية لم تكن نتيجة لحظه المعرفي السيء، بل كانت نتيجة مباشرة لعدم وجود فهم كامل لتجاربه المعرفية. وإن الغموض الناتج عن النقص في الفهم الكامل لتجارب المتحدث المعرفية يلقي بظلاله على المجتمع والمتحدث معاً وفي الوقت ذاته. كما يصبح المتحدث غير مدرك لما يدور حوله، على الرغم من كفاحه ونضاله من أجل السعي نحو الوصول إلى معنى مناسب لفهم تجاربه وخبراته الحياتية، مثلاً تلك المتعلقة بالتحرش الجنسي، خصوصاً وأن النظام الاجتماعي الذي كان سائداً كان موجهاً بشكل فعال لإخفاء هذه التجارب عن الأنظار، ولا سيما تجربة التحرش الجنسي (Patin & others, 2020, p.3).

ويترتب على ذلك أضرار معرفية تتمثل في فقدان المتحدث لمعرفته الخاصة، بل إن الأمر يتعدى ذلك بكثير، حيث يفقد ثقته في القدرة على التعبير عن تجاربه الاجتماعية وخبراته الحياتية، أو بالأحرى يفقد ثقته في مشاركة تجاربه مع الآخرين لدرجة أن الظلم التفسيرية أو التأويلي يتزايد مع مرور الوقت. وبالتالي، تضيق معارفه تماماً (Patin & others, 2020, p.4). وهذا هو ما يسمى بـ "الفقدان المعرفي للمتحدث" بكل ما للكلمة من معنى. كما يترتب على الظلم التفسيرية أو التأويلي ضرراً ثانوياً يقع على المجتمع ككل، ويسهم في حرمانه من فرصة التعرف على خبرات وتجارب المتحدث، ويمكن أن يتساوى هذا الضرر المعرفي الذي يقع على المجتمع مع ما يمكن أن نطلق عليه "قتل المعرفة أو إبادتها، ذلك المصطلح الذي سبق أن أشرنا إليه سابقاً (Patin & others, 2020, p.4). ويتجلى هذا الضرر في أن نقص المشاركة والفهم المجتمعي لقضايا مثل التحرش الجنسي سوف يؤدي إلى استمرار المتحرش في سلوكه الشائن دون رادع. كما أن إخفاء تجارب الفرد الاجتماعية عن بقية أفراد المجتمع، وعدم قدرة هؤلاء الأفراد على فهم تجارب الفرد بشكل مستمر، سوف يؤثر سلباً على التجارب الاجتماعية لأفراد

المجتمع، ويقوض من مساهمتهم المعرفية بنفس الطريقة التي تساهم فيها الإساءات الدقيقة في تهميشهم بشكل أكبر عند تراكمها (Patin & others, 2020, p.3).

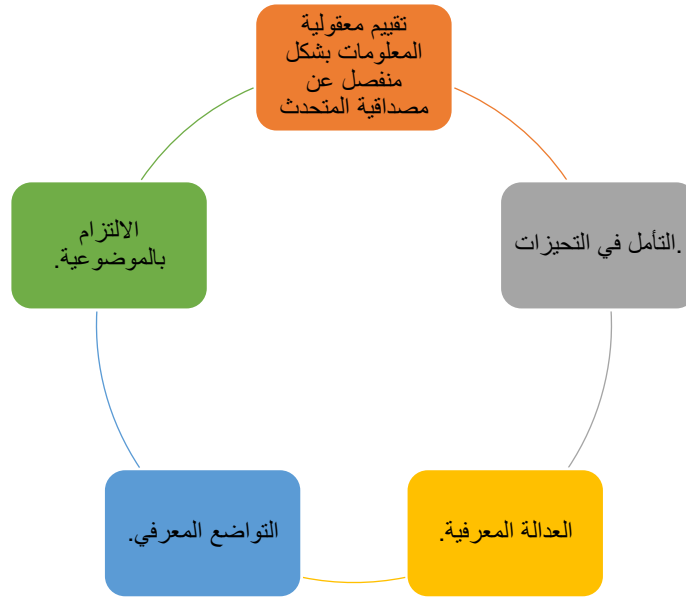
ووصولاً إلى النوع الأخير من أنواع الظلم المعرفي، أقصد الظلم التشاركي، نجد أنه يتسبب في فشل المجتمع أو الأفراد في منح الثقة اللازمة والضرورية التي يستحقها الفرد، وذلك لأن المجتمع أو الأفراد يرون أن منح الثقة التشاركية للفرد يعني الاعتراف بقدرته الفعلية على المشاركة في الممارسات المعرفية. بمعنى آخر، إذا منحوه الثقة، فإنهم سيعتمدون على ذكائه وقدرته العامة في معالجة المعلومات وتقديمها وتقييمها بدقة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون لديهم إيمان بقدرته على التواصل بوضوح وصراحة مع الآخرين، وتوضيح جميع الأمور المعرفية لهم بشكل مفهوم (Medina, 2020, p. 55).

المحور الرابع: طرق التغلب على الظلم المعرفي: حلول فلسفية وثقافية واجتماعية لتعزيز الوعي والعدالة المعرفية.

رأينا مما سبق كيف تناولت الباحثة مفهوم الظلم المعرفي بشكل شامل، ثم تطرقت إلى مناقشة أشكاله وأنواعه المختلفة، بالإضافة إلى تحليل الأسباب والمصادر التي تؤدي إلى حدوثه. كما أشارت الباحثة إلى الأضرار المعرفية التي قد تنجم عنه، وعن أنواعه المختلفة. ومن هنا، يتوجب على الباحثة البحث عن الآليات والطرق التي تساهم في معالجة الظلم المعرفي، وكذلك معالجة أنواعه المختلفة، سواء كانت فلسفية، ثقافية، أو اجتماعية؛ بهدف تعزيز الوعي والعدالة المعرفية بين الأفراد والمجتمعات.

وعند شروع الباحثة في تحقيق هذا الهدف الذي ترنو إليه، وجدت أن بعض الإستمولوجيين قد زعموا صعوبة التوصل إلى طرق تساهم في معالجة الظلم المعرفي وأنواعه المختلفة، وذلك لأنهم يعتقدون أن البحث، على سبيل المثال، عن التحيز الضمني قد يظهر أنهم يجهلون تحيزاتهم ومدى تأثيرها على مصداقيتهم. بمعنى آخر، إذا لم يتمكنوا من التعرف على متى يخضعون للتحيز، فكيف يمكنهم أن يعرفوا متى يحتاجون إلى تصحيح عدم ثقتهم في المتحدث؟ وإذا لم يتمكنوا من تحديد مدى تأثير تحيزهم على عدم ثقتهم في المتحدث، فكيف يمكنهم أن يعرفوا كيف يراجعون تقييمهم لمصداقية هذا المتحدث؟

بناءً على ذلك، يصعب عليهم أن يكونوا مسؤولين معرفياً، أي أنه من الصعب عليهم معرفة ما إذا كان تحيز معين يؤثر في موقف معين، وبالتالي يصعب عليهم تصحيحه في تلك اللحظة. ومع ذلك، يمكن أن يكون لديهم سبب وجيه للشك في وجود تحيزات لديهم بشكل عام. وبناءً على ذلك، يمكنهم اتخاذ خطوات جادة للتعرف على تلك التحيزات ومحاولة الحد منها ومنعها من تشكيل أحكامهم المعرفية المختلفة (Frost-Arnold, 2020, p. 69).



شكل (٨) يوضح طرق التغلب على الظلم المعرفي

وتتمثل هذه الخطوات الجادة التي تسهم في معالجة الظلم المعرفي بشكل عام في مجموعة من الخطوات المهمة. أولها أن يقوم الجمهور بتقييم معقولة ما يُقال له بشكل منفصل عن مصداقية المتحدث المتحدث الذي يتحاور معهم. وبطبيعة الحال، فإن الاهتمام بهذا الأمر وأخذه بعين الاعتبار، ولا سيما في بعض المؤسسات التي تتسم بالمخاطر، سيوفر لنا وسيلة فعالة لتجنب الظلم المعرفي والعديد من أنواع ظلم الشهادة في تلك المؤسسات كما سيكون لدينا مجتمع مليء بأفراد صالحين وفلاسفة إبستمولوجيين أكثر تمييزاً بالفعل. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الخطوة المهمة لن تُعطل الجهل- كلياً- الذي يعزز الأنماط المسؤولة عن الظلم المعرفي بجميع أنواعه المختلفة. (Daukas, 2020, p.p, 332, 333).

وتكمن ثاني هذه الخطوات في التأمل في التحيزات؛ لأنه من خلال تطوير وتنمية بعض العادات، مثل التفكير العميق والتأمل في التحيزات، يمكن للأفراد أن يتبنوا مواقف تعزز ثقتهم بأنفسهم. وهذا يضعهم في موقف معرفي أفضل يمكنهم من اتخاذ قرارات أكثر دقة عند رفض شهادة معينة، بحيث يكون لديهم المزيد من الأدلة التي تدعم هذا الرفض (Frost-Arnold, 2020, p. 69).

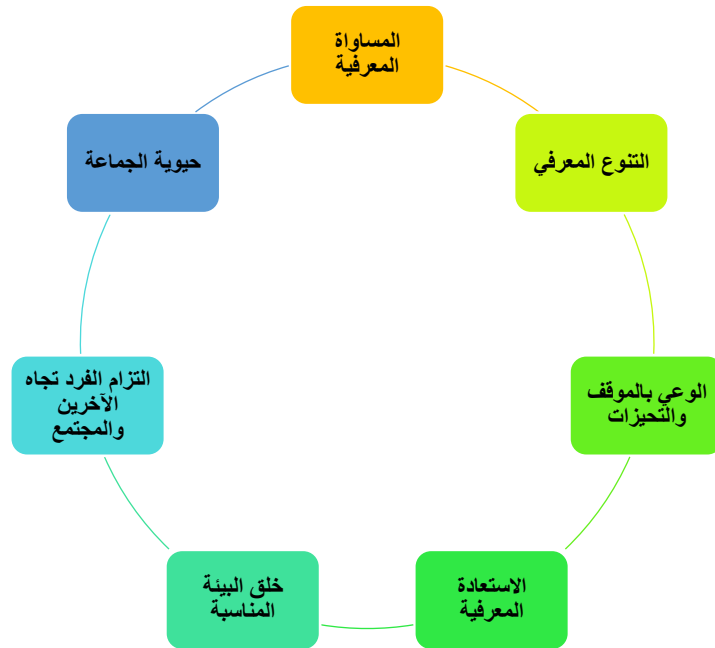
وتتجلى ثالث هذه الخطوات في المطالبة بالعدالة المعرفية، حيث ينبغي على الأفراد والمجتمعات على حد سواء السعي لتحقيقها، لا سيما لأولئك الذين يعانون من أنظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية غير عادلة. ولحسن الحظ، نجد أن العلماء المهتمين بإنهاء الاستعمار منذ فترة طويلة قد اهتموا بالتنوع المعرفي في العلم والتنمية، وطالبوا ببدايل وأنظمة تسمح بالحوار بين

الثقافات، بالإضافة إلى إيكولوجيا المعرفة التي تعزز الفضول والتقدير والاحترام للمعرفة المتنوعة في العالم (Albornoz & others, 2020, p. 71).

والجدير بالذكر أن العدالة المعرفية تسهم في دفع الأفراد والمجتمعات إلى تجنب إلحاق الظلم المعرفي أو تعطيله أو تصحيحه، حيث تركز "فضيلة العدالة المعرفية" على أهمية غرس صفة الوعي الذاتي النقدي "critical self-awareness"، وذلك من خلال إدراك وتغيير أو تعديل الطرق التي تؤثر بها السياسات المعرفية على افتراضاتنا بشأن موثوقيتنا المعرفية وموثوقية الآخرين (Daukas, 2020, p. 332).

ويمكن أن تتحقق العدالة المعرفية على أرض الواقع عندما تتضمن عرض وجهات نظر إبستمولوجية تم استبعادها من قبل، وعندما تعمل على تقليل الأضرار التاريخية والمعاصرة التي لحقت بالنظام المعرفي (Albornoz & others, 2020, p. 72). بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتحقق عندما نتعلم كيف ننق أو لا ننق بأنفسنا وبالآخرين وبالمجتمعات والمؤسسات بطرق عادلة وكافية. وكذلك عندما نولي اهتماماً كبيراً بكل أنواع العلاقات التي يقيمها الفرد مع الآخرين، ومع المجتمعات والمؤسسات الأخرى، وذلك من أجل تقييم أنماط الثقة أو عدم الثقة التي تربطه بهم بشكل دقيق (Medina, 2020, p. 58).

ولا شك أن العدالة المعرفية تتطلب شروطاً معينة، بالإضافة إلى مهارات يمكن أن تسهم في تعزيز تحقيقها. فإذا نظرنا إلى الشروط الأساسية لتحقيق العدالة المعرفية، نجد أن هناك سبعة شروط رئيسية يجب توافرها



شكل (٩) يوضح شروط تحقيق العدالة المعرفية

ويأتي في مقدمتها شرط المساواة المعرفية "Equality"، الذي يتمثل في الاعتراف بأن كل فرد في المجتمع هو فيلسوف محتمل، وأن يتم التعامل مع الفلسفات الخاصة بكل ثقافة على أساس مبدأ المساواة. كما يجب أن نعترف بوجود مساواة في العلاقات التي تحدث بين البشر من خلال الحوارات التي تتم فيما بينهم، شريطة أن نعترف أيضاً بأننا لسنا متشابهين أو متماثلين تماماً (Schepen, 2023, p. 208)، كما يتمثل هذا الشرط في أن الهيكل المعرفي للمجتمع يجب أن يخدم الأفراد بشكل عادل، وأن يوفر لهم فرصة متساوية لاكتساب المعرفة التي تمكنهم من التفكير في كيفية تحقيق الصالح العام وصالحهم الشخصي، ما لم تكن هناك أسباب قهرية تبرر التوزيع غير المتكافئ للمعرفة بين الأفراد (Irzik & others, forthcoming, p. 4).

أما الشرط الثاني فيتمثل في التنوع المعرفي في طرق التفكير والتعبير عن الأفكار، وهي طرق يصعب الوصول إليها في بيئة يسودها التضارب والاختلاف. ويتحقق التنوع المعرفي من خلال استعداد الأفراد أنفسهم لفحص أفكارهم والتشكيك فيها بهدف الوصول إلى أفكار جديدة وأفضل. وهذا يعني أن الأفراد يتبنون نوعين من التنوع المعرفي: التنوع الداخلي، الذي يشجع الأفراد على التشكيك في أفكارهم ومعتقداتهم الشخصية، وكذلك التنوع الخارجي، الذي يتضمن فحص الافتراضات والمعتقدات التي تأتي من مصادر خارجية مثل أفكار الآخرين أو التقاليد الثقافية والفلسفية المختلفة. بناءً على ذلك، يسهم التنوع المعرفي في تمكين الأفراد من النقد الذاتي لمعتقداتهم من ناحية، والتفاعل مع أفكار الآخرين وتوسيع نطاق معرفتهم من ناحية أخرى (Schepen, 2023, p. 208).

ويتمثل الشرط الثالث في الوعي بالموقف والتحيزات "Awareness of Position and Prejudices"، حيث ينبغي على الأفراد المشاركين في الحوار المعرفي أن يكونوا مدركين تماماً لمواقفهم. والجدير بالذكر أن هذه المواقف لا تكون ثابتة، بل تتغير وفقاً لطبيعة المشاركين في الحوار. كما يتطلب هذا الشرط أن يكون الفرد يقظاً لمزاياه الشخصية، والتحاملات، والتحيزات التي قد تكون لديه، وأن يكون مستعداً تماماً لتقبل جميع الهويات والتعامل معها دون استثناء.

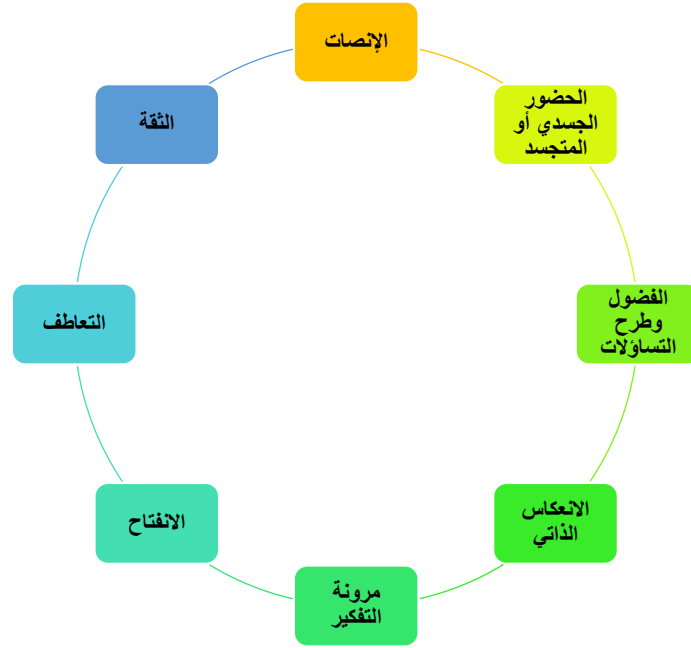
ويتجلى الشرط الرابع في الاستعادة المعرفية "Epistemic Restoration"، حيث يهدف هذا الشرط إلى إعادة الاعتبار لجميع الأفراد المشاركين في الحوار المعرفي كمفكرين يتسمون بالاستقلالية المعرفية. ويتضمن ذلك الاعتراف بالأفراد المهمشين عبر العصور المختلفة بهدف استعادة كرامتهم. كما يسعى هذا الشرط إلى تحقيق التوازن في الحوارات المعرفية بين المشاركين من خلال تمكينهم من التغلب على العقبات التي يمكنهم تجاوزها، مثل مساعدتهم في تخطي العوائق التي تحول دون وصولهم إلى الموارد أو المصادر المعرفية.

أما الشرط الخامس فيتمثل في خلق البيئة المناسبة لدعم العدالة المعرفية، ويتضمن هذا الشرط السماح بوجود وإنشاء مساحات مستقلة يستطيع الأفراد من خلالها طرح تساؤلاتهم وقضاياهم المتعلقة بوضعهم المعرفي الحالي. كما يشمل أيضاً خلق بيئات آمنة تتيح لهم إحداث نوع من التنوع المعرفي من ناحية، وكذلك الاستماع إلى بعضهم البعض وإلى الأصوات الأخرى من ناحية أخرى. وقد يتضمن هذا الشرط أيضاً السياقات الخارجية التي تقع خارج نطاق الأكاديميات، مثل مجالات العمل، الترفيه، التفاعلات، والأنشطة الأخرى (مثل الطعام والرقص)، التي لا تحتل فيها ثقافة معينة موقعاً مركزياً وأساسياً. وهذا ما يُعرف بالعلوم المعرفية الأفقية (Schepen, 2023, p. 208).

ويتمثل الشرط السادس في التزام الفرد تجاه الآخرين والمجتمع ووعيه بتأثير القرارات التي يتخذها عليهم. ويتضمن هذا الشرط الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين النظرية والتطبيق. وبالنسبة للفلاسفة، يشجعهم هذا الشرط على تحمل مسؤولية أفكارهم تجاه الآخرين والمجتمع، وفهم كيفية تأثير هذه الأفكار على التطبيق العملي. كما يعترف هذا الشرط بتأثير التطبيق نفسه على الفكر الفلسفي وتطويره.

ويتجلى الشرط السابع والأخير في حيوية الجماعة "liveliness of the group"، حيث تعني الحيوية الطاقة والإثارة التي تسود داخل الجماعة نتيجة للتفاعل بين الأفراد، مما يعزز النشاط والنقاشات المثمرة ويخلق جواً إيجابياً فيها. ويشمل هذا الشرط ضرورة وجود توازن بين الميول الكلية والجزئية للجماعة، وكذلك الحفاظ على التوازن بين الهوية الجماعية والهوية الفردية، من أجل إتاحة الفرصة والمساحة للتنوع المعرفي والتعبير عن المعارف المختلفة (Schepen, 2023, p. 208).

وإذا نظرنا إلى المهارات التي تعزز وتدعم العدالة المعرفية، نجد أنه ينبغي توافر مجموعة من المهارات في الحوار المعرفي بين الأفراد، وذلك لتحقيق العدالة المعرفية وتعزيزها. والحق يُقال، إن معظم الحوارات المعرفية التي انتهت بالفشل كانت تفتقر إلى المهارات الثمانية التي يمكن ترتيبها على النحو التالي:



شكل (١٠) يوضح المهارات التي تعزز وتدعم العدالة المعرفية

(١) - مهارة الإنصات:

تعني مهارة الإنصات بمعناها الواسع الاعتراف بالظروف السياسية والتاريخية التي تؤثر على الأفراد والمجتمعات، وكذلك أخذ المعنى الثقافي لمؤسسات وبنية المجتمع في الاعتبار. كما تشمل الاعتراف بأن الثقافات المختلفة قد تحمل أسساً معرفية متنوعة، مما يتيح لنا فهم العالم بشكل شامل. وتتضمن هذه المهارة أيضاً الإنصات لفترة طويلة قبل أن نتخذ أي ادعاء بالفهم أو القدرة على نقل المعرفة للآخرين، مما يعزز العدالة المعرفية ويفتح المجال لتنوع المصادر الخارجية للمعرفة. وأخيراً، تتطلب هذه المهارة الإنصات والتصرف بناءً على المضامين التي يسمعها الفرد من الآخرين، مما يعزز المعرفة التشاركية والأفقية.

(٢) - مهارة الحضور الجسدي أو المتجسد:

تتمثل هذه المهارة في التقارب الجسدي الذي يمكن الفرد من التعرف على الحالة المزاجية للشخص الآخر وفهم ما قد يدور في ذهنه حتى وإن لم يتقوه بكلمة. ويشمل ذلك أيضاً لغة الجسد والتعبيرات العاطفية، وهي مهارة تُعرف أحياناً أحياناً بالذكاء العاطفي أو الانتباه الجسدي.

(٣) - مهارة الفضول وطرح التساؤلات:

تعني هذه المهارة الرغبة في طرح التساؤلات بعناية بحيث تكون ذات صلة بك وبسياقك، بالإضافة إلى الرغبة في الاستكشاف والنقد البناء، مما يتيح الفرصة للتعرف على الفرضيات المختلفة وفحصها بشكل أعمق.

(٤)- مهارة الانعكاس الذاتي:

تتمثل هذه المهارة في الوعي بالتحيزات والافتراضات الشخصية والرغبة المستمرة في تعديلها. ويتم تعزيز هذه المهارة من خلال تبني الفرد لموقف التواضع المعرفي- الذي سوف نتناوله عبر السطور التالية- والذي يدفعه إلى الاعتراف بمحدودية معرفته وفتح المجال لتعلم أفكار جديدة.

(٥)- مهارة مرونة التفكير:

تعني هذه المهارة ضرورة الحفاظ على وجود مساحة مشتركة بين الأفراد، مع الاعتراف بأن هذه المساحة قد تتغير باستمرار من خلال منظور عالمي ديناميكي وعلائقي. كما تشير إلى أهمية فهم التأطير المعقد للاختلافات والهويات المتغيرة تبعاً للسياق المعرفي والاجتماعي، مما يعني أنه لا توجد هرمية ثابتة للهويات من حيث القوة والسلطة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب هذه المهارة مرونة في تبني الأساليب والمناهج، حيث يدرك الفرد، على سبيل المثال، أن الأساليب الفلسفية المختلفة وغيرها من المنهجيات يمكن أن تكون مفيدة في سياقات متعددة ومتنوعة ، وفقاً لطبيعة الموقف أو التحدي المطروح.

(٦)- مهارة الانفتاح:

تشير هذه المهارة إلى الانفتاح على الآخر وتقبل طرق التفكير المختلفة، فضلاً عن قبول التغييرات المتنوعة (Schepen, 2023, p. 209). ويرى بعض الإيستمولوجيين أن الانفتاح المعرفي يمثل ممارسة ثورية تهدف إلى التحرر من الاضطهاد الهيكلي المستمر الذي يُمارس ضد بعض الفئات المهمشة. والجدير بالذكر أن المؤرخ "روبن كيللي" (...-1962) (Roin Kelly) قد تبني بعض الرؤى التي دافعت عنها الحركات الاجتماعية التي ناضلت من أجل تحرير السود من الاضطهاد، آملاً في تحقيق الحرية لهذه الفئة. وقد تجسدت هذه الرؤى في تجاوز المرارة والسخرية التي تعرض لها السود، واحتضانهم بالحب والأمل، مع حملهم لفكرة الحرية الشاملة، خصوصاً في الأوقات العصيبة التي مرت بها هذه الفئة (Albornoz & others, 2020, p. 73).

(٧)- مهارة التعاطف:

تعني هذه المهارة القدرة على التعاطف مع مشاعر الآخرين مع الحفاظ على الوعي بوضعهم الشخصي ونقاط ضعفهم. كما تتطلب الاعتراف بأن لا أحد منا يملك رؤية شمولية وكاملة بشأن الموضوع الذي يدور حوله النزاع؛ ذلك لأن كل شخص يمتلك منظوراً يتشكل بناءً على تجاربه وظروفه الخاصة.

(٨)- مهارة الثقة:

تتمثل هذه المهارة في أن يظل الفرد دائماً في حالة من الثقة مع المشاركين أثناء الحوار معهم، حتى وإن كانت نتيجة وأسس الحوار غير معروفة تماماً (Schepen, 2023, p. 209). ووصولاً إلى الخطوة الرابعة التي تساهم في معالجة الظلم المعرفي بشكل عام، نجد أن هذه الخطوة تكمن في التواضع المعرفي، الذي تم التطرق إليه من قبل. ويعني التواضع المعرفي هنا ضرورة الاعتراف بتعدد وجهات النظر المعرفية من ناحية، والإقرار بأن الأفراد الذين أتيحت لهم فرص المشاركة بسهولة أكبر من غيرهم، ممن لا ينتمون إلى تخصصات معينة، لا يمكنهم معرفة كل شيء عن العالم الاجتماعي من ناحية أخرى. (Katz, 2021, p. 37). ويُعد التواضع المعرفي قيمة معرفية بالغة الأهمية، حيث يتيح للفرد فرصة التعرف على عيوبه المعرفية والعمل على تصحيحها. وقد أولى "شيرمان" اهتماماً خاصاً بهذه القيمة، معتبراً إياها وسيلة لتجنب الظلم المعرفي. (Sherman, 2015, p. 18).

وتتمثل الخطوة الأخيرة في ضرورة الالتزام بالموضوعية، بمعنى أن تكون الموضوعية معياراً أساسياً للعلم، وأن ما يقبله المجتمع من معرفة يجب ألا يتسم بالتحيز أو ضيق الأفق. ولا شك أن التأكيد على التنوع الاجتماعي، إلى جانب التوزيع العادل للسلطة المعرفية بين المشاركين المختلفين في إنتاج المعرفة وتوزيعها، سوف يعزز من الموضوعية؛ ذلك لأن المشاركين المتنوعين في المعرفة سوف يأتون من خلفيات متنوعة، مما يتيح لهم القدرة على ملاحظة تحيزات بعضهم البعض في أبحاثهم العلمية. لذلك، يُصرّج الإبستمولوجيين على ضرورة توافر الموضوعية، معتقدين أن الموضوعية تُمكنهم من رفض الإقصاء الاجتماعي لبعض البشر من ناحية، كما أنها تتيح لهم التركيز على تجارب وفهم الجماعات المستبعدة اجتماعياً أو التي تم تمثيلها بشكل غير صحيح من ناحية أخرى (Daukas, 2020, p. 331).

بناءً على ما تقدم، يمكن تجنب الظلم المعرفي، أو بالأحرى تحقيق الإصلاح المعرفي. إلا أن الباحثة ترى أن الإصلاح المعرفي لا يمكن أن يتحقق على أكمل وجه إلا إذا توفرت ثلاثة شروط رئيسية. يتمثل الشرط الأول في اعتراف الجناة والضحايا بالظلم المعرفي، بينما يتجلى الشرط الثاني في ضرورة شروع الجناة في تصحيح هذا الظلم بما يتناسب مع رؤية الضحايا. أما الشرط الأخير فيتمثل في غفران الضحايا واستعادة التعاون الموثوق به بين الجناة والضحايا. وهذا بدوره يؤدي إلى تجديد الثقة والتعاون بين الأطراف المتضررة (Almassi, p.8).

ونظرة سريعة إلى الطرق التي يمكن من خلالها تجنب أبرز أشكال الظلم المعرفي المختلفة، وتحديدًا الجهل أو الخطأ غير العادل في المصادقية أو الفهم، نلاحظ أنه يمكن تجنب هذا الشكل

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد - مجلة علمية محكمة- العدد الثامن عشر (الجزء الأول)

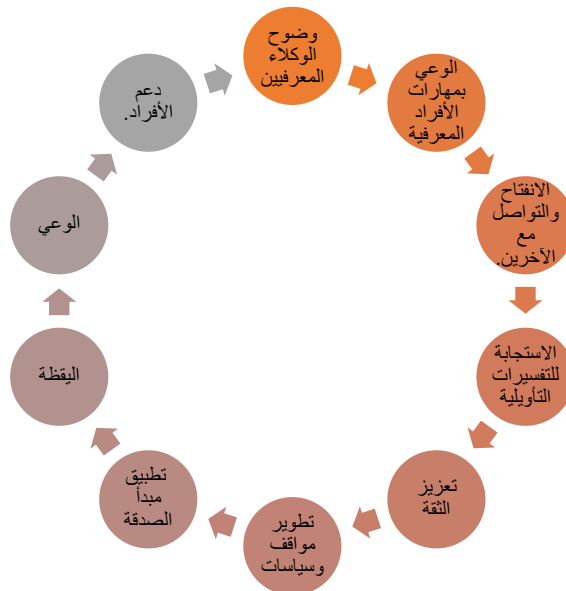
من الظلم من خلال الدعوة إلى التعليم الشامل والوصول المجاني إلى الجامعات، بهدف تقليل الجهل غير العادل. أما الشكل الثاني، والمتمثل في القصور غير العادل في المصادقية أو الفهم، فيمكن تجنبه من خلال الدعوة إلى زيادة تمثيل النساء والأقليات في كافة العلوم، أو بالأحرى المطالبة بجعل تجارب وخبرات هذه الفئات المهمشة أكثر قابلية للفهم والمصادقية (Coady, 2010, p. 110).

أما إذا نظرنا إلى الطرق التي تُمكن من تجنب أنواع الظلم المعرفي، وتحديدًا ظلم الشهادة، على سبيل المثال لا الحصر، نجد أن بعض الإيستمولوجيين، مثل "فريكر" وآخرين، يوصون بضرورة مكافحة ظلم الشهادة ومناهضته من خلال تطوير وتنمية فضيلة تُعرف بـ "العدالة التصحيحية للشهادة" "Corrective Testimonial Justice". وتشير هذه الفضيلة إلى السعي نحو تحقيق الحيادية التي تقاوم التحيز في تقييم المصادقية. ويمكن تحقيق هذه العدالة من خلال التعويض التصاعدي، بهدف الوصول إلى مستوى عالٍ من المصادقية كان يمكن أن نمنحها للمتحدث أو الكاتب في حالة عدم وجود تحيز مسبق ضده (McWilliams, 2019, p. 107).

والجدير بالذكر أن هذه الفضيلة تساهم في غرس فضيلة "عدالة الشهادة"، أي تعزيز الحساسية لدى الأفراد تجاه تأثير التحيز في أحكامهم المتعلقة بالمصادقية، وذلك من أجل تطوير الاستراتيجيات اللازمة لتحويل هذا التأثير إلى تأثير محايد (Daukas, 2020, p. 332).

وأخيراً، إذا نظرنا إلى الطرق التي يمكن من خلالها تجنب الظلم التفسيري أو الظلم

التأويلي



شكل (١١) يوضح طرق التغلب علي الظلم التفسيري أو التأويلي

نجد أن أحد الحلول يكمن في ترسيخ مبدأ "المساواة التأويلية" Hermeneutical Egalitarian ، بمعنى أن لكل فرد في المجتمع الحق المتساوي في التفسير والتأويل. كما أن من حق جميع الأفراد الحصول على فرص متساوية للمشاركة بشكل عادل في ابتكار المعاني الاجتماعية التي تسهم في تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض ومع المجتمع. وبالتالي، يعد تهميش أي فرد من أفراد المجتمع ظلماً؛ إذ يحرمه من المشاركة في تحقيق المنفعة العامة (Coady, 2017, p.65).

ناهيك عن ذلك، فقد اجتهد عدد لا بأس به من الإبستمولوجيين في ابتكار حلول أخرى، حيث نجد - على سبيل المثال - أن بعض الإبستمولوجيين، مثل "كريكر"، يحثون الأفراد على ضرورة غرس فضيلة العدالة التأويلية "Hermeneutical Justice"، التي تتضمن في جوهرها اليقظة المعرفية. بمعنى أنها تشير إلى أن الصعوبة التي يواجهها المتحدث أو الكاتب في نقل فكرة ما إلى الآخرين تنتج عن الفجوة التي تكمن في مصادر التأويل الجماعي، وليس بسبب أن المتحدث أو الكاتب يعتبر غيباً أو أن كلامه يعتبر هراء كما يراه بعض الأفراد الآخرين.

من جانب آخر، نجد أن فريقاً آخر من الإبستمولوجيين، مثل "ميدينا"، يرون أن تجنب الظلم التفسيري أو التأويلي يكمن في ضرورة غرس بعض القيم المعرفية في الوكلاء المعرفيين، خاصة عندما يتعاملون مع الآخرين. وتتمثل هذه القيم في وضوح الوكلاء المعرفيين التام مع الآخرين، والوعي بمهارات الأفراد المعرفية ونقاط ضعفهم، والانفتاح والتواصل معهم، والاستجابة للتفسيرات التأويلية المتعددة من الآخرين،.. إلخ (Daukas, 2020, p.332).

كما ينبغي العمل على تطوير مواقف وسياسات تهدف إلى تعويض نقص الثقة التي يعاني منها الأفراد المحرومون تفسيريًا/ تأويليًا، خاصة عند التعبير عن تجاربهم الاجتماعية. ويجب تعزيز الثقة في هؤلاء الأفراد من خلال القضاء على الشكوك السائدة حول ضعف الفهم من ناحية، وتطبيق مبادئ خاصة بالتفسير/ التأويل تكون أكثر قبولاً. ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ "الصدقة التفسيرية/ التأويلية" "Principle of Hermeneutical Charity"، الذي يعتمد في المقام الأول على حسن النية عند تفسير ما يقوله المتحدثون، ولا سيما أولئك الذين تعرضوا للتهميش أو الفهم الخاطئ من ناحية أخرى.

وينبغي علينا نحن البشر أن نكون على وعي وبقظة حيال الظروف الخاصة ببعض المؤسسات التي تفضل لغات وأساليب تعبير ومصادر تفسير على حساب الأفراد الآخرين، مما يمكن بعض الجماعات من الحصول على المزيد من السلطة والقوة، بينما يضعف جماعات أخرى. على سبيل المثال، عندما يشك النظام القضائي الجنائي في الأفراد الذين لا يتحدثون اللغة أو اللهجة

السائدة داخل المجتمع، ولا سيما اللغة الإنجليزية الأمريكية، فإن ذلك يؤدي إلى تهميشهم بشكل واضح. كما ينبغي علينا أن نكون على وعي بالتفاعلات الديناميكية بين الأفراد والمؤسسات التي يمكن أن تخفي بعض جوانب التجربة البشرية والتفاعل الاجتماعي بينهم، أو تمنع استخدام بعض الموارد التفسيرية/ التأويلية وأساليب التعبير، مما يؤدي بدوره إلى إعاقة الأفراد عن التعبير عن تجاربهم وفهمها بشكل صحيح. ولعل من أبرز هذه التفاعلات الديناميكية غير العادلة التي تحدث بين الأفراد هو "الترهيب التفسيري/ التأويلي" *"the Hermeneutical Intimidations"* الذي يحدث في تفاعلات الأفراد فيما بينهم، والمتمثل في الاعتداءات الصغيرة. أما بالنسبة للتفاعلات الديناميكية غير العادلة على مستوى المؤسسات، فإنها تظهر في رفض بعض المؤسسات قبول فئات وأساليب تعبير معينة، ويبرز ذلك بوضوح في مسألة "هوية الجنس"، خصوصاً عندما يتم إعداد استبيانات تجبر الأفراد على اختيار فئة جنسية واحدة من بين خيارين فقط: ذكر أو أنثى. وهذا يعني أن الأفراد الذين يؤمنون بضرورة وجود فئات جنسية متعددة داخل الاستبيانات سوف يُهمشون لا محالة (Medina, 2020, p.57).

وأخيراً، ينبغي علينا أن نعمل على توفير فرص لدعم الأفراد المهمشين، حتى يتمكنوا من بناء ثقتهم بأنفسهم، وتشجيعهم على كسر الصمت وتطوير الطرق التي يعتمدون عليها في التعبير عن تجاربهم أو تفسيرها. وبالطبع، يمكن أن يحدث ذلك من خلال المناقشات العلنية التي كانت تنظمها النساء للدفاع عن القضايا المتعلقة بهن. حيث كانت النساء الناشطات، على سبيل المثال، تجتمعن لكسر الصمت بشأن المشكلات المتعلقة بهن، وتحديدًا مشكلة العنف الأسري أو التحرش الجنسي، حتى قبل أن يكون لديهن مصطلحات يمكن من خلالها وصف مشكلتهن، أو بالأحرى لكسر صمتهن.

ويفهم من ذلك أنه في حلقات المناقشات العلنية كانت النساء تتقن في قدرة بعضهن البعض على التعبير عن تجاربهن، حتى قبل أن يكن لديهن لغة محددة يمكن من خلالها التعبير عن تلك التجارب. الأمر الذي ساعد في تطوير ثقتهم في القدرة على نقل تجاربهن عبر استخدام لغة لا تحتوي على مصطلحات محددة سلفاً، أو كما يقول بعض الإيستمولوجيين، مثل "فريكر"، من خلال استخدام المعاني الوليدة أو بالأحرى المعاني المبتكرة (Medina, 2020, p.56, 57).

الخاتمة:

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة مهمة من النتائج، لعل من أبرزها: أولاً: يُعدّ الظلم المعرفي جوهر الإستمولوجيا الاجتماعية، التي حظيت باهتمام كبير من العديد من الفلاسفة والعلماء في الآونة الأخيرة. فقد بذل هؤلاء الفلاسفة والعلماء جهوداً كبيرة في تطوير نظرية الإستمولوجيا الاجتماعية، معتقدين أن هذه النظرية قد تساهم في سد الفجوة التقليدية التي تفصل بين الإستمولوجيا ونظرية العدالة التي تركز على توزيع الحقوق والموارد المعرفية بشكل عادل؛ إذ كان يرى عدد من الإستمولوجيين أن هناك انفصلاً تاماً بين هذين المجالين (الإستمولوجيا ونظرية العدالة). ولكن مع التطور التدريجي للإستمولوجيا الاجتماعية، أصبح هناك أمل في ربطهما معاً، بحيث تركز العدالة على كيفية توزيع المعرفة بشكل عادل، لا على كيفية إنتاجها فقط. ومن ناحية أخرى، يرى الفلاسفة والعلماء أن مناقشة موضوع الظلم المعرفي يعد المحور الرئيس للإستمولوجيا الاجتماعية. بمعنى آخر، يتمحور اهتمام هؤلاء الفلاسفة والعلماء في فهم كيفية تهميش أو تقييد المعرفة التي تتبع من بعض الجماعات، وكيفية معالجة هذا الظلم لتحقيق نوع من العدالة المعرفية.

ثانياً: إن الظلم المعرفي له جذور عميقة في تضائل الثقة أو انعدامها، حيث يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة بين الأفراد أو الجماعات، مما يسهم في تآكل الثقة بين الأفراد، بل وبين المجتمعات بأكملها. كما يساهم الظلم المعرفي في تعميق هذه المشكلة؛ فبمجرد تجاهل أو تهميش المعرفة الناتجة عن جماعة معينة داخل المجتمع، يؤدي ذلك إلى زيادة انعدام الثقة بين الأفراد داخل نفس المجتمع. علاوة على ذلك، فإن شعور الأفراد بالظلم المعرفي يجعلهم يشعرون بأن آراءهم ومعارفهم غير مُعتبرة، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل المجتمع. وبالتالي، كان من الضروري على الإستمولوجيين البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها إصلاح ما قد يتسبب في تدهور الثقة. كما كان من الواجب عليهم بذل الكثير من الجهود لتحسين أساليب بناء الثقة ومعالجتها في مجالات مختلفة وبطرق متنوعة. وبالطبع، كانت هذه الجهود إما فردية، حيث يسعى الفرد إلى تقوية ثقته في نفسه وفي معرفته، أو مؤسسية، مثل اهتمام المؤسسات التعليمية أو السياسية بإجراء إصلاحات واسعة تشمل تحسين طرق التعامل مع المعرفة وبناء الثقة بين الأفراد.

ثالثاً: لا يقتصر الظلم المعرفي على نظرية المعرفة، أو كما يطلق عليها بعض الإستمولوجيين "الإستمولوجيا"، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بثلاثة فروع رئيسية في الفلسفة: الفلسفة السياسية، التي تهتم بدراسة السلطة، السياسات العامة وحقوق الأفراد، أو بالأحرى كيف تتسبب الأنظمة السياسية في قمع جماعات معينة داخل المجتمع إلى درجة أنها تمنعها من مشاركة معرفتها أو نشرها؛ الفلسفة الأخلاقية، التي تدرس القيم والمبادئ التي تحدد ما هو صواب أو خطأ، وكذلك

كيفية معاملة الأفراد بشكل عادل من حيث قدرتهم على المساهمة في المعرفة أو الوصول إليها؛ ونظرية المعرفة، التي تركز على كيفية اكتساب الأفراد للمعرفة، وكيفية تحديد ما هو صحيح أو موثوق. حيث تتداخل هذه الفروع الثلاثة معاً، وتساهم في فهم الظلم المعرفي وتحديد تأثيره على الأفراد والجماعات تبعاً للسياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة. ومن ثم، لا يعد الظلم المعرفي قضية منفصلة، بل هو ظاهرة تتداخل فيها جوانب متعددة من الفلسفة: السياسية والأخلاقية والمعرفية. وتساعد هذه التداخلات في فهم كيف وأين يحدث الظلم المعرفي، وكيف يؤثر على الأفراد والجماعات في سياقات اجتماعية وثقافية متنوعة.

رابعاً: لم تكن ظاهرة الظلم المعرفي ظاهرة جديدة على الساحة الفلسفية، كما كان يروج بعض الإستمولوجيين الذين زعموا أن الفيلسوفة البريطانية المعاصرة " فريكر " هي أول من صاغت مفهوم "الظلم المعرفي". وقد استندوا في ذلك إلى أنها حاولت فهم أشكال الظلم المعرفي الذي يتعرض له الأفراد أو الجماعات المهمشة، كما سعت إلى التأكيد على أن بعض الأشخاص يتعرضون لهذه المظالم رغم كونهم عارفين، أو رغم امتلاكهم معرفة كافية ووافية حول الموضوع الذي يتحدثون عنه. ومع ذلك، إذا نظرنا إلى تاريخ الظلم المعرفي، لوجدنا أنه ظاهرة كامنة منذ القدم، ولا سيما بسبب العنف والظلم المعرفي الذي يتعرض له المفكرون والمفكرات من ذوي البشرة الملونة. فقد كانت النساء السود يعانين منذ القدم من التقليل من قيمتهن بشكل ممنهج عند الحديث عن مكانتهن كنساء عارفات، بسبب التحيز تجاههن. وهذا الأمر كان يؤدي بدوره إلى صمتهن عن تقديم الشهادة، وكن يتأثرن ويعتقدن أنهم لا يمتلكون المعرفة على الإطلاق.

خامساً: تؤثر ظاهرة الظلم المعرفي تأثيراً سلبياً على الأفراد والمجمعات على حد سواء. فهي تؤثر على الصحة النفسية للأفراد، حيث يمكن أن تؤدي إلى شعورهم بالعزلة والاعتراب. كما تؤثر على مشاركة الأفراد في الحياة المجتمعية، حيث تؤدي إلى تقليل مشاركتهم في النقاشات المجتمعية والسياسية، مما يحد من التنوع الفكري ويؤثر على جودة القرارات المتخذة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر على العدالة الاجتماعية، حيث تحرم الأفراد من فرصة التعبير عن تجاربهم وفهمها بشكل صحيح، مما يعمق الفجوات الاجتماعية ويزيد من التهميش.

سادساً: على الرغم من أن الباحثة قد ركزت في دراستها على الظلم المعرفي وأنواعه المختلفة، وقدمت العديد من الأمثلة الواقعية من العالم الغربي بحكم طبيعة الدراسة، إلا أنها ترى أن ظاهرة الظلم المعرفي بأنواعه المتعددة يمكن أن تتجسد بوضوح في المجتمع المصري الذي نعيش فيه. ولحسن الحظ، تجد الباحثة أن الدراما المصرية قد عبرت عن هذه الظاهرة بوضوح، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي، لا غرابة على الإطلاق في أن ترى الباحثة أن الظلم المعرفي يمكن أن يظهر بوضوح - على سبيل المثال لا الحصر - في الريف المصري، خصوصاً عندما يتم تجاهل أو التقليل من قيمة المعرفة التي يمتلكها الأفراد بناءً على خلفياتهم الاجتماعية أو

مكانتهم في المجتمع. على سبيل المثال، يُنظر إلى الأفراد الذين يعملون في الزراعة أو المهن اليدوية على أنهم أقل علماً أو قدرة على التفكير النقدي مقارنة بمن يعملون في مهن تعليمية أو إدارية في المدينة. ومن ثم، يسهم هذا النوع من الظلم المعرفي في تجاهل المعرفة العملية التي يمتلكها هؤلاء الأفراد في مجالات مثل الزراعة أو الحرف اليدوية. كما ترى الباحثة أن ظلم الشهادة يمكن أن يحدث عندما يتم تجاهل أو التقليل من قيمة الشهادات التي يقدمها الأفراد بناءً على خلفياتهم الاجتماعية أو مكانتهم داخل المجتمع. على سبيل المثال، ترى الباحثة أنه في بعض القرى الريفية قد يتم التقليل من قيمة الشهادات التي يقدمها المزارعون أو العمال الريفيون حول مشكلات المحاصيل الزراعية أو المشاكل الصحية التي تؤثر على الماشية. على الرغم من أن هؤلاء الأفراد يمتلكون معرفة عميقة بناءً على التجربة العملية والسنوات الطويلة من العمل في الأرض، إلا أن شهاداتهم، للأسف، قد تُهمل أو يُستهان بها من قبل الباحثين أو المسؤولين الذين يأتون من المدن أو يحملون شهادات أكاديمية عالية. كما يمكن أن يحدث الظلم التفسيري عندما يتم إساءة تفسير أو تشويه أفعال أو أقوال شخص ما بناءً على تحيزات اجتماعية أو مفاهيم خاطئة. على سبيل المثال، قد يُفسر تصرف المرأة داخل بعض القرى الريفية التي تطلب الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات العائلية على أنه تمرد أو خروج عن التقاليد، رغم أنها قد تكون ببساطة تطلب المساواة أو حقوقها الطبيعية. في بعض الأحيان، قد يتم تفسير محاولاتها لتحسين وضعها الاجتماعي أو المساهمة في تحسين دخل الأسرة على أنها تصرفات غير لائقة. وأخيراً، ترى الباحثة أن الظلم التشاركي يمكن أن يحدث عندما يتم حرمان أفراد أو مجموعات من المشاركة في اتخاذ القرارات أو العمليات الاجتماعية بسبب عوامل تمييزية. على سبيل المثال، قد يتم استبعاد النساء في بعض القرى الريفية من اتخاذ القرارات العائلية أو الاجتماعية، خصوصاً في الأمور المالية أو الزراعية، على الرغم من أنهن قد يكن أكثر قدرة على إدارة المنزل أو الزراعة. ويمكن أن يتجلى ذلك بوضوح، على سبيل المثال، عندما يتم اتخاذ قرار بتوزيع الثروات أو الميراث دون استشارة النساء أو مشاركتهن في العملية التشاركية، رغم دورهن الفاعل في الحياة الاقتصادية اليومية.

سابعاً: من الضروري العمل على تجنب الظلم المعرفي من خلال تحديد أجندات البحث العلمي بطريقة تضمن تقديم معرفة تفيد جميع الفئات، خاصة الفئات المهمشة. أيضاً يجب تعزيز تكامل المدارس المعرفية المتعلقة بهذه الجماعات من أجل اكتساب مزيد من الثقة من جانبهم. كما ينبغي على المؤسسات العلمية إنتاج المعرفة وتحقيق العدالة، ونشر هذه المعرفة للمواطنين عبر وسائل الإعلام والنظم التعليمية المختلفة، من خلال التواصل المستمر معهم عبر المنشورات الصحفية والبيانات المعلنة. علاوة على ذلك، يتعين على المؤسسات العلمية تقديم معلومات دقيقة للمواطنين، بحيث يتمكنون من الاستفادة منها وفهم محتواها. بناءً على ذلك، سيكون بإمكان

المواطنين الوصول بسهولة ويسر إلى المعلومات التي يحتاجون إليها من العلماء والمؤسسات العلمية. أما إذا تم المبالغة في تقديم هذه المعلومات أو التصريح بها بشكل غير دقيق، فإنهم لن يتمكنوا من الاستفادة منها مطلقاً.

ثامناً: يجب العمل على تحقيق العدالة المعرفية، باعتبارها الحل الأمثل لمواجهة ظاهرة الظلم المعرفي. وتعتقد الباحثة أنه لتحقيق العدالة المعرفية على أكمل وجه ممكن، ينبغي توافر عدة شروط، من أبرزها: يكمن الشرط الأول في الاعتراف بالفرد العارف (The Knower)، الذي يُنظر إليه كحامل للمعرفة أو مبتكر لها. ويتطلب هذا الاعتراف بمصادقية شهادته من ناحية، وضمان تمكين الأفراد المهمشين من المشاركة في تفسير وفهم المعرفة من ناحية أخرى. أما الشرط الثاني فيتمثل في الاعتراف بالمعرفة، وهذا يشمل الاعتراف بتنوع أشكال المعرفة، أو بمعنى آخر، تنوع مصادر المعرفة من ناحية، وتقدير قيمة المعارف المختلفة التي تتبع من مصادر أخرى متعددة من ناحية أخرى. ويتجلى الشرط الأخير في الاعتراف بعملية ابتكار ومشاركة المعرفة، حيث يتطلب ذلك إدماج الفئات المهمشة في عملية ابتكار المعرفة ومشاركتها من ناحية، وضمان أن الأساليب المتبعة في ابتكار المعرفة تتسم بالعدالة والشمولية من ناحية أخرى.

تاسعاً: ينبغي أن يسعى العلم إلى إنتاج وتقديم المعرفة التي يحتاجها عامة الناس في مداولاتهم المتعلقة بالصالح العام أو بمصالحهم الشخصية وأهدافهم التي يسعون لتحقيقها. ويتضح من ذلك أن المعرفة العلمية التي يعتمد عليها عامة الناس لا يجب أن تكون معرفة عميقة أو متوسعة إلى درجة تجعل من الصعب على الفرد العادي فهمها، بل يجب أن تكون معرفة علمية يمكن التعبير عنها من خلال عبارات واضحة تحمل معاني علمية مستخلصة من أبحاث ودراسات سابقة أُجريت بشكل علمي. كما يجب أن تكون هذه المعرفة بأسلوب مبسط يمكن لعامة الناس فهمه واستخدامه في حياتهم اليومية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر: "التدخين يسبب سرطان الرئة"، "لقاح الحصبة الألمانية آمن وفعال بشكل عام"، "ارتداء الكمامة والتباعد الجسدي يساعد في تقليل خطر الإصابة أو انتشار كوفيد-19"، "يسهم حرق الوقود الحفري في التلوث البيئي ويزيد من ظاهرة الاحتباس الحراري"، وغير ذلك من العبارات المماثلة.

عاشراً وأخيراً: يجب على العلم أن يقدم أبحاثاً موثوقة تلبي الاحتياجات المعرفية لجميع فئات المجتمع، بغض النظر عن عرقهم، أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، أو ديانتهم، أو جنسهم؛ ذلك لأن أي قصور أو عدم مصداقية أو تضليل في هذه الأبحاث، أو إذا كانت هذه الأبحاث تتعلق بفئات معينة دون أخرى، سوف يؤدي إلى صعوبة تطبيقها بشكل فعال. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى منعها من تلبية احتياجات المجتمع بشكل كامل.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- Abramson, K,(2024), On Gaslighting: insights: philosophy in focus,Princeton University Press.
- 2- Albornoz, D, & others, (2020), Can Open Scholarly Practices Redress Epistemic Injustice? In Reassembling scholarly communications: histories, infrastructures, & global politics of open Access, Edited by, Martin paul Eve, & others, Massachusetts institute of technology.
- 3- Almassi. B, Epistemic Injustice and its Amelioration: Toward Restorative Epistemic Justice, Philosophy Documentation Center, Social Philosophy Today
- 4- Amin, K,M,M, & others,(2019), An Analysis of To Kill a Mockingbird through the lens of Critical Race theory,Journal of Arts, Literature, humanities & sciences.
- 5- Argyriou, K, (2021), Misgendering As Epistemic Injustice: A Queer STS Approach , Las Torres De Lucca.
- 6- Arnold, K, F, (2020), Trust and Epistemic Responsibility, in, the Routledge Handbook of Trust and philosophy, edited by, Judith Simon, Taylor & Francis, new York, London.
- 7- Byskov, M, F, & others, (2022), Epistemic injustice in Climate Adaptation, Ethical Theory and Moral Practice, Springer.
- 8- Coady. D. (2010), Two concepts of Epistemic Injustice, Epistemic.
- 9- Coady, D. (2017), Epistemic injustice as Distributive injustice, in, The Routledge Handbook of Epistemic Injustice, edited by Ian James Kidd, & others, Routledge: Taylor & Francis group, London & New York.
- 10- Cummings , S, & others, (2023), Doing epistemic justice in sustainable development: Applying the philosophical concept of Epistemic injustice to the real world , E R P Environment and John Wiley and sons I T D.
- 11- Daukas, N, (2020), Epistemic Justice and Injustice, in, The Routledge Handbook of social Epistemology, edited by, Miranda Fricker & others, Routledge: Taylor & Francis, group , new York.

- 12- Fricker. M ,(2007), Epistemic Injustice: power & the Ethics of Knowing, Oxford University Press, New York.
- 13- Fricker, M. (2017), Evolving concept of epistemic injustice, in, The Routledge Handbook of Epistemic Injustice, edited by Ian James Kidd, & others, Routledge: Taylor & Francis group, London & New York.
- 14- Hawley, K. (2017), Trust, Distrust, and Epistemic in justice, in, The Routledge Handbook of Epistemic Injustice, edited by Ian James Kidd, & others, Taylor & Francis group, London & New York.
- 15- Irizk, G, & Kurtulmus, F, (forthcoming), Distributive Epistemic Justice in Science, in, the British Journal for the philosophy of science.
- 16- Johnson, N,N, & others,(2019) Microaggressions:An introduction, IGI Global.
- 17- Katz, A, (2021),Epistemic (in) Justice in the Construction of climate change Risks, (Maori Epistemology and the IPCC).
- 18- McGrath,S,K, & others,(2017) Stakeholder defined, International Journal of Managing Projects in Business.
- 19- McWilliams, E, (2019), Can Epistemic Virtues Help Combat Epistemologies of Ignorance? in, Overcoming Epistemic Injustice: Social and Psychological Perspectives, edited by, Benjamin R. Sherman and Stacey Goguen, Rowman and Littlefield, London and new York.
- 20- Medina, J, (2020), Trust and Epistemic in injustice, in, the Routledge Handbook of Trust and philosophy, edited by, Judith Simon, Taylor & Francis, new York, London.
- 21- Mohammed,P.T,(2023), The Analysis of the Talented Mr. Ripley Novel, 3rd International Conference on Language and Education.
- 22- O'Connor,C, & others (2024), Social Epistemology, <https://plato.stanford.edu/entries/epistemology-social/>
- 23- Patin, B. & others. (2020), Toward Epistemic justice: An Approach for conceptualizing Epistemicide in the information professions , Wiley patin Et al.

- 24- Pohlhaus, G, (2017), Varieties of epistemic injustice, in, The Routledge Handbook of Epistemic Injustice, edited by James Kidd, & others, Taylor & Francis, London, New York.
- 25- Regulska,J,(2018), The #MeToo Movement as a Gloal Learning Moment, International higer Education.
- 26- Schepen, R, (2023), Kimmerle's Intercultural Philosophy and Beyond: The Ongoing Quest for Epistemic Justice, Routledge Studies in African philosophy, Taylor & Francis group.
- 27- Sherman, B, R, (2015). There's No (Testimonial) Justice: Why Pursuit of a Virtue is Not the Solution to Epistemic Injustice, Routledge:Taylor & Francis.
- 28- Sullivan. S, (2017), On The Harms of Epistemic Injustice: Pragmatism and transactional epistemology, in, The Routledge Handbook of Epistemic Injustice, edited by, Ian James Kidd, & others, Routledge: Taylor & Francis group, London & New York.
- 29-Thomas, S,B,(1991), Public Health Then and Now, American Journal of Public Health.